وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قسم العلوم الاقتصادية .

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

دراسة قياسية لمحددات تمويل الاستثمار في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم .

مقدمة من طرف الطالبتين :

يادل سلمى

رحو كحلة

تحت اشراف الأستاذ :

حيمور مصطفى

اعضاء اللجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسيا	بودية سعاد	أستاذ محاضر-ب-	مستغانم
مقررا	حيمور مصطفى	أستاذ محاضر –ب-	مستغانم
مناقشا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ التعليم العالي	مستغانم

السنة الجامعية : 2023/2022

شكر وتقدير

نحمد الله تعالى ونشكره على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل فهو القائل"لئن شكرتم لأزيدنكم ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بخالص شكرنا وامتناننا للأستاذ المشرف "حيمور مصطفى" الذي ساعدنا في إنجاز هذا العمل ووقوفه معنا في الظروف الصعبة التي واجهناها وسعة صدره وحسن تعاونه، والذي برغم إنشغلاته لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي أنارت لنا الطريق، فالله سبحانه كريم نسأله أن يجازيه عنا الخير جزاء و أن يجعل ذلك في ميزان حسناته

كما نتقدم بشكر الجزيل إلى الأعضاء اللجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع،

كما نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا من قريب او بعيد في إتمام هذه الرسالة و نقول للجميع جزاكم الله خيراً.

وفي الأخير شكرا

إهداء

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

أحمد الله العلي العظيم الذي قدرني ووفقني للوصول إلى هذا اليوم والذي ساعدني على التفكير وإنجاز هذا العمل المتواضع بكل تفاني و بكل جهد .

الشيء الجميل في هذا الوجود هو أن نعمل والأجمل أن نحصل على ثمرة عملنا ، ولكن الأجمل من كل هذا أن نهدي هذه الثمرة إلى من هم أغلى وأعز في حياتنا والذين لولاهم لما وصلنا إلى هنا ولما إستطعنا تحقيق هذا الحلم.

إلى أبي الغالي الذي ساندني ودعمني على دراسة بشتى طرق المادية والمعنوية.

وإلى أمي التي سهرت الليالي وتعبت من أجل راحتي والتي لم تبخل عليا بالدعاء لي وبنصحي وبتوجيهي.

وإلى إخوتي حفظهم الله ورعاهم وإلى أخواتي التي لم تنجبهم أمي ولكن الحياة منحتهم لي مروة إيمان حنان عيشة سلمى سهام والحاجة الذين ساعدوني ودعموني بشتى الطرق ووقفوا معي في أصعب حالتي وأوقاتي.

من طالبتكم كحلة

إهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى أحلى اسم نطق به لساني ،نبع الحنان والعطف

التي سهرت عليا الليالي إلى التي علمتني الصمود والكفاح من أجل

الوصول لأعلى المناصب في العلم والنجاح إلى حبيبة قلبي أمي الغالية أمد الله في عمرها في صحة وهناء .

إلى الذي علمني المبادئ والأخلاق وحثني على طلب العلم إلى الذي تشرفت بحمل اسمك .إليك يا أبي الغالي حفظك الله ورعاك .

إلى الذين قاسموني رحم الأم وتقاسمت معهم الحياة بحلوها ومرها وكانوا نعم الإخوة والسند إخوتي الأعزاء "فاطمة الزهراء ومحمد"

إلى رفيقتي دربي وصديقتاي المفضلتين اللتان دائما كانتا الملجأ والأمان في أصعب الظروف ورسمتا شعاع الأمل "شيماء و صبرينة"

إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة خلال مشواري التعليمي خاصة زميلتي في هذا البحث "كحلة".

إلى كل من يعرفني من قريب او بعيد ،من تجمعني بهم صلة رحم .

إلى كل هؤلاء أهدي مذكرة تخرجي.

من طالبتكم سلمى

قائمة المحتويات:

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة عامة	**أ-ب-ت-ث**
الفصل الاول : اساسيات الاستثمار و اشكالية تمويله .	
تمهيد	**05**
المبحث الاول : ماهية الاستثمار	**06**
المطلب الاول : مفهوم الاستثمار	**06**
المطلب الثاني : اهمية واهداف الاستثمار	**12**
المطلب الثالث : حوافز وعوائق الاستثمار	**16**
المبحث الثاني : محددات ومخاطر تمويل الاستثمار	**18**
المطلب الاول : مفهوم تمويل الاستثمار	**18**
المطلب الثاني : محددات تمويل الاستثمار	**18**
المطلب الثالث : مراحل ومخاطر تمويل الاستثمار	**22**
المبحث الثالث : الاستثمار المحلي في الجزائر	**25**
المطلب الاول : ماهية الاستثمار المحلي	**25**
المطلب الثاني : مبادئ الاستثمار المحلي	**25**
المطلب الثالث : تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر	**26**
خلاصة الفصل الاول	**29**
الفصل الثاني : عموميات حول البنوك التجارية	
تهيد	**31**
المبحث الاول : ماهية البنوك التجارية	**32**
المطلب الاول : نشأة ومفهوم البنك	**32**
المطلب الثاني : انواع البنوك التجارية	**35**
المطلب الثالث : ميزانية البنوك التجارية	**36**
المبحث الثاني : أهداف ووظائف البنوك التجارية	**41**
المطلب الاول : أهداف البنوك	**41**

المطلب الثاني : خصائص البنوك	43
المطلب الثالث : وظائف البنوك	44
المبحث الثالث : الكتلة النقدية في البنوك	46
المطلب الاول : ماهية الكتلة النقدية	46
المطلب الثاني : مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها	47
المطلب الثالث : تحليل مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها	48
خلاصة الفصل الثاني	54
الفصل الثالث : دراسة قياسية لمحددات تمويل الاستثمار في البنوك التجارية	
تمهيد	56
المبحث الأول : بطاقة تعريفية لبنك الوطني الجزائري	57
المطلب الاول : نشأة وتعريف البنك	57
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك	58
المطلب الثالث : مهام البنك	59
المبحث الثاني : تحليل محددات تمويل الاستثمار في البنوك التجارية	61
المطلب الاول : توصيف متغيرات الدراسة	61
المطلب الثاني : دراسة تطورات متغيرات الدراسة	62
المطلب الثالث : صياغة وتقدير النموذج القياسي	68
المبحث الثالث : الدراسة الاحصائية والاقتصادية والقياسية	73
المطلب الاول: التحليل الاحصائي لنموذج المقدر	73
المطلب الثاني : التحليل الاقتصادي لنموذج المقدر	76
المطلب الثالث : التحليل القياسي لنموذج المقدر	78
خلاصة الفصل الثالث	82
خاتمة عامة	84
قائمة المراجع	88
الملخص	

قائمة الجداول والاشكال :

أ/ قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2019/1980	26
(1-2)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015/2000	48
(2-2)	تطور مقابلات الكتلة النقدية فيي الجزائر خلال الفترة 2015/2000	51
(1-3)	المتغيرات المستعملة في النموذج	61
(2-3)	بيانات المتغيرات الاحصائية للنموذج من سنة 2021/2002	62
(3-3)	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	71
(4-3)	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	73
(5-3)	نتائج التقدير لاختبار Bruesh- Pagan-Godfrey	79
(6-3)	نتائج التقدير لاختيار white	80

ب/ قائمة الاشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مفهوم الاستثمار	07
(2-1)	منحنى الكفاية الحدية لرأس المال	20
(3-1)	تطور منحنى الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2019/1980	27
(1-2)	ميزانية البنوك التجارية	40
(2-2)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015/2000	49
(3-2)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015/2000	52
(1-3)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	59
(2-3)	تطور حجم الاستثمار في البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم خلال الفترة 2021/2002	63
(3-3)	تطور سعر الفائدة خلال الفترة 2021/2002	63
(4-3)	تطور معدل التضخم خلال الفترة 2021/2002	64
(5-3)	تطور معدل الادخار خلال الفترة 2021/2002	65
(6-3)	تطور الدخل خلال الفترة 2021/2002	66
(7-3)	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2021/2002	67
(8-3)	تحديد مناطق القبول والرفض لاحصاءة DW	78
(9-3)	توضيح اختبار jarque bera لتوزيع الاخطاء العشوائية	81

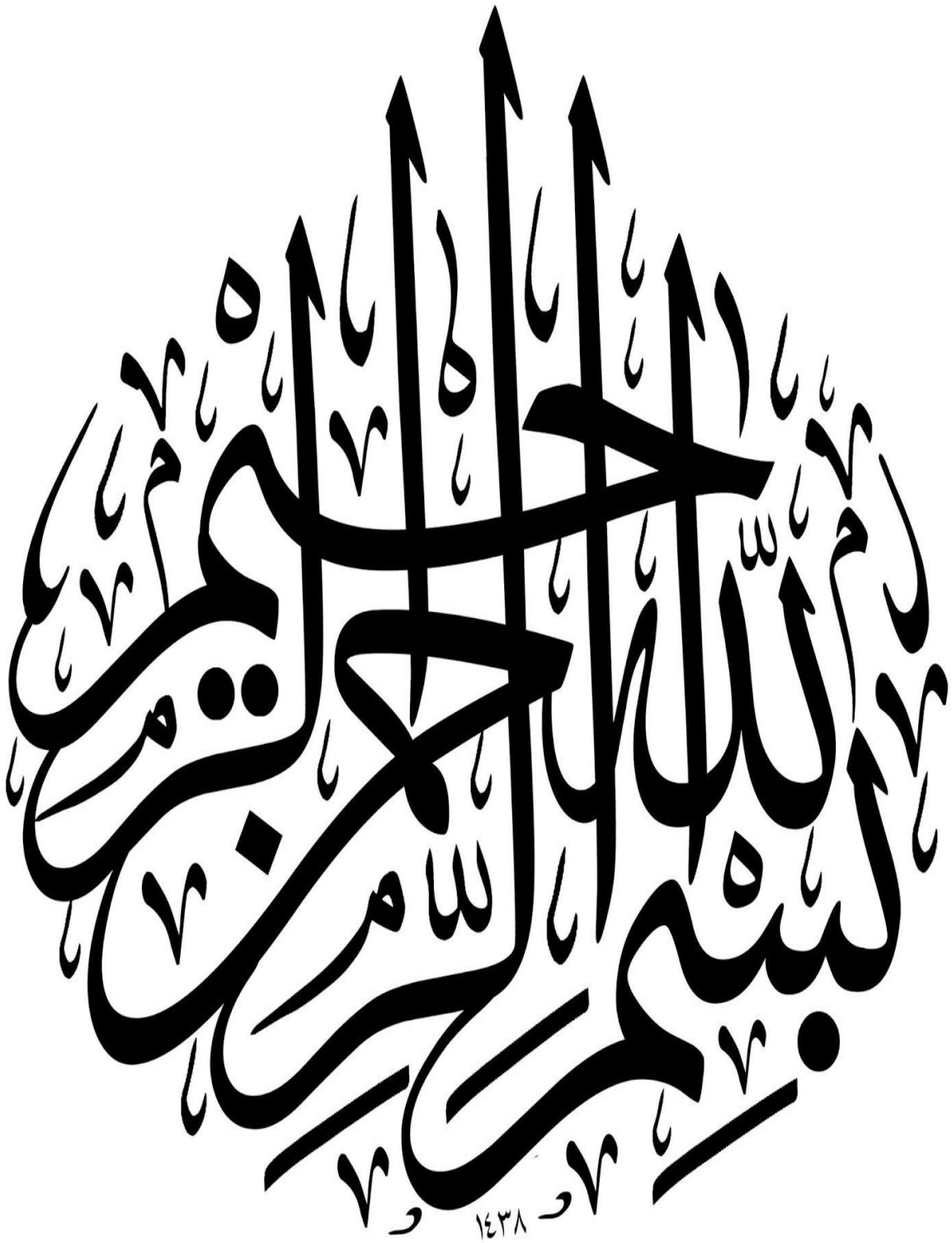
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

مـــقدمة

تعد البنوك من المؤسسات المالية الحيوية ضمن النشاط الاقتصادي بحيث يعد نظام هذه البنوك من أهم الأسس التي تستند عليها أية أنظمة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تلعب دورا هاما و فعالا في تنفيذ أهداف واستراتيجيات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية وبالنقدية ولقد أثبتت التجارب العملية والعلمية أن نجاح و تطور الإقتصاد الوطني و قدرته على التصدي للصدمات و الأزمات الغير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح الأنظمة البنكية نظرا لمساهمتها في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الذي يعتبر أول هدف من الأهداف التنموية للسياسات الاقتصادية في أية دولة.

بإعتبار أن الجزائر إحدى دول العالم النامية فهي معنية بمسألة الاستقرار والتنمية الإقتصاديين وهي مدعوة لتجنيد كافة الوسائل المتاحة القانونية منها والمادية وكذا التنظيمية، و يكون هذا التجنيد مطابق لخطة تنموية مرسومة ومحددة المعالم تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة التي يشهدها الإقتصاد الوطني في إطار الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، و التي تتطلب تفعيل الجهاز المصرفي الذي بإمكانه تعبئة الموارد المالية و بالأخص الموارد التي تأتي من الإصدار النقدي، و إخضاع العمليات المصرفية إلى قواعد صارمة، وذلك بإحكام الرقابة على الكتلة النقدية المتواجدة في الإقتصاد و التأثير على حجم الإئتمان المصرفي، خاصة وأن البنوك التجارية في يومنا هذا تقدم قروض عالية تفوق قيمتها قيمة الأموال المودعة لديها والذي يؤدي بحد ذاته إلى زيادة كمية النقود في حدود متزايدة قد تؤثر سلبا على مستويات الأسعار

داخل اقتصاد الدولة .

ولقد تطوت البنوك في وقتنا الحاضر و أصبحت قادرة على تخصيص الموارد المجتمع المبني على تحويله لمدخرات، إستثمارات، تشكيلية متنوعة و ذلك من خلال وظيفته كوسيط مالي. وهي بذلك تعد أحد أهم الأركان السياسية لنظام التمويل في المجتمعات الحديثة، و أصبحت تمثل قوة إقتصادية لا يستهان بها في العالم الاستثمار .ومن خلال البحث سنقوم بدراسة البنك الوطني الجزائري الذي له خبرة في هذا المجال من اجل دراسة محددات تمويل الاستثمار في البنوك التجارية .

ولنجاح هذا يجب ان تكون هناك أسس علمية وقياسية ،يتم من خلالها ابراز المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على النشاط الاستثماري ومسار التمويل في البنوك التجارية .

أهمية البحث :

تتمثل أهمية الدراسة في ابراز أهمية الاستثمار المحلي ودور البنوك التجارية في تمويله لاتجاه نحو اقتصاد قوي ومنافس للاقتصاد الدولي .

اهداف البحث :

تكمن الاهداف المرجو الوصول اليها من خلال هذه الدراسة في :

- معرفة طبيعة الاستثمار المحلي وتقييمه في الجزائر.
- توضيح دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات.
- اختبار قدرة نماذج الاقتصاد القياسي في تقدير وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة

وعلى ضوء ماسبق يمكن صياغة جوهر الموضوع في الإشكالية التالية:

ماهي محددات تمويل الإستثمار لدى البنوك التجارية؟

ويتفرع هذا السؤال الى مجموعة من الاسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي :

- ماهو مفهوم الاستثمار وماهي محددات تمويله ؟
- ماهي وظائف البنوك التجارية وكيف تؤثر الكتلة النقدية على قرارات التمويل ؟
- هل يمكن بناء نموذج قياسي حول محددات تمويل البنوك التجارية للاستثمار ؟

فرضيات البحث :

للاجابة الاولية على السؤال الرئيسي والاسئلة الفرعية ندرج الفرضيات التالية :

- من أهم محددات تمويل الاستثمار هي سعر الفائدة ،الدخل،التضخم .
- أهم وظائف البنوك هي فتح الحسابات وقبول الودائع وان الكتلة النقدية في البنوك هي التي تحدد القرارات كالاستهلاك والاستثمار.
- يمكن نمذجة محددات تمويل الاستثمار المحلي في البنوك التجارية .

اسباب اختبار البحث :

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع نذكر منها :

- -تزايد اهتمام الدولة بدعم الاستثمار المحلي خاصة لدى فئة الشباب .
- الاهمية والدور الكبيرين التي تلعبهما البنوك التجارية في تمويل الاستثمار المحلي والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية .
- الميول الشخصي والاهتمام بالموضوع .

المنهج المستخدم :

لمعالجة هذا الموضوع يتم اتباع المنهجيين هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع

المنهج الوصفي : في الجزء النظري حيت قمنا بابراز بعض المفاهيم حول الاستثمار والتمويل وأهم محدداته والتعرف على البنوك التجارية وأهم وظائفها وتطور الكنلة النقدية بيها .

المنهج التحليلي الكمي : في الجزء التطبيقي من خلال عرض وتحليل بعض الجداول المتعلقة بالفترة المدروسة باستخدام برنامج eviewsحيث يهتم هذا المنهج بتحليل نتائج القياس الاقتصادي باستخدام الادوات الاحصائية والرياضية لنموذج المقدر الذي يمثل العلاقة بين حجم الاستثمار والمحددات المؤثرة عليه .

صعوبات الدراسة :

اهم الصعوبات التي واجهاتنا خلال انجاز هذه المذكرة هي :

- ❖ صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات من البنك وعدم الافصاح عن الاحصائيات نظرا لطبيعة وسرية عمل البنوك .
- ❖ عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة والمؤسسات المصرفية.
- ❖ قلة الدراسات السابقة وخاصة التي تعالج موضوع تمويل البنوك التجارية للاستثمارات.

الدراسات السابقة :

-بن عميروش مديحة: اطروحة دكتوراه بعنوان"اشكالية تمويل الاستثمار في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970 2019/" تهدف هذه الدراسة الى تحليل مختلف المصادر الداخلية والخارجية للتمويل على نمو حجم الاستثمارات في الجزائر ،تحليل وقياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي .

-عبد العزيز ميلودي : مذكرة ماجستير بعنوان" محددات تمويل الاستثمار في البنوك الاسلامية دراسة قياسية لبنك البركة " تهدف هذه الدراسة الى التعريف بأنشطة البنوك الاسلامية ومحاولة بناء نموذج قياسي للعمليات التي يقوم بيها بنك البركة الاسلامي .

هيكل البحث:

طبقا للاشكالية العامة للبحث ومن أجل الاجابة على التساؤلات الفرعية المختلفة المترتبة عنها ،مع الأخد بعين الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول :

يتناول الفصل الأول مدخل الاستثمار الذي يحتوي على مفهوم الاستثمار وأهميته وأنواعه ،وماهية التمويل وأهم محدداته كيف يتم ،والتعرف على الاستثمار المحلي وتطوراته وما يؤثر فيه .

أما الفصل الثاني وبما ان الدراسة تخص البنوك التجارية فقد ركزنا في هذا الفصل على مفهوم البنوك التجارية ووظائفها الأساسية ،ودراسة تحليلية للكتلة النقدية في بنك الجزائر .

وأخيرا الفصل الثالث المتعلق بالجانب التطبيقي والمتمثل في الدراسة القياسية والتحليلية لمحددات تمويل الاستثمار في البنوك التجارية خلال الفترة 2021/2002 من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي واختبار مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية والاقتصادية ومن ثم القياسية .

وفي الاخير نرجو ان نكون وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته والله المستعان على ذلك وهو يهدي سواء السبيل.

الفصل الأول:

أساسيات الاستثمار واشكالية تمويله

تمهيد:

إن أغلب المشاكل الاقتصادية التي تواجه أغلب الدول وخاصة الدول النامية هو انخفاض مشكلة حجم الاستثمارات ، كون أن الاستثمار هو أحد العوامل الرئيسية للتنمية والنمو الاقتصادي ،ونظرا لما رأيناه من التجارب الناجحة في بعض دول العالم تأكد بأن لاشك أن الاستثمار يخلق أساسيات النمو والتنمية الاقتصادية ولابد من الاهتمام بتطويره وتمويله .

من أجل تحليل موضوع الاستثمار والارتكاز على أساسياته تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الاول : ماهية الاستثمار .

المبحث الثاني :محددات ومخاطر تمويل الاستثمار .

المبحث الثالث : الاستثمار المحلي في الجزائر .

المبحث الأول: ماهية الاستثمار .

يعتبر الاستثمار عنصر أساسي وفعال في الحياة الاقتصادية وهو يختلف باختلاف أنواعه ،و المستثمر يسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف رغم الصعوبات التي يواجهها ويتحداها باعتماد مجموعة من الحوافز الداعمة للمشروع الاستثماري لتحقيق أهدافه .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.

أولا: مفهوم الاستثمار.

قد وردت نصوص عديدة في القران الكريم تدعو إلى الاستثمار وتحث عليه منها :

قوله تعالى :«**يا أيها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون** »[1]

للاستثمار عدة تعاريف تختلف من شخص لأخر وذلك باختلاف نظرة كل واحد على حدى وفي ما يلي سنتطرق إلى مختلف هذه التعاريف:[2]

حسب "GUITTON " :

الاستثمار هو زيادة تنمية التجهيزات ووسائل الإنتاج والطاقات ألإنتاجية وتحسين للمستقبل مع قبول التضحية بالحاضر فهو إذن إجراء تحكيم بين الحاضر والمستقبل .

حسب "KEYNES" :

يعني زيادة في التجهيزات الرأسمالية وهذه الزيادة نفس رأس المال الثابت والمتداول .

حسب "VIZZAVONA ":

الاستثمار هو كل اقتناء للأصل معين بهدف الحصول امتيازات مستمرة

فالإستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق عائد أو ربح ،وقد يكون في شكل مادي ملموس أو غير مادي[3]

[1] سورة الجمعة ،الآيتان 09 و 10

[2] بن حراث حياة، **سياسة واستراتيجية الاستثمار** ،مطبوعة علمية لطلبة السنة الثالثة ليسانس جامعة بن باديس مستغانم 2019 ص 4 .

[3] 3 منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**،دار راية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،طبعة الأولى2013،ص 16

والاستثمار بمعناه الاقتصادي هو توظيف المال والمدخرات في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة ، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها

وغالبا ما ترتبط كلمة الاستثمار بثلاث مفاهيم اقتصادية اساسية هي " **التضحية ،الحرمان ،الانتظار** " فالاستثمار يعني التضحية بإنفاق مبلغ معين الأن مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل .

كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-1) : مفهوم الاستثمار

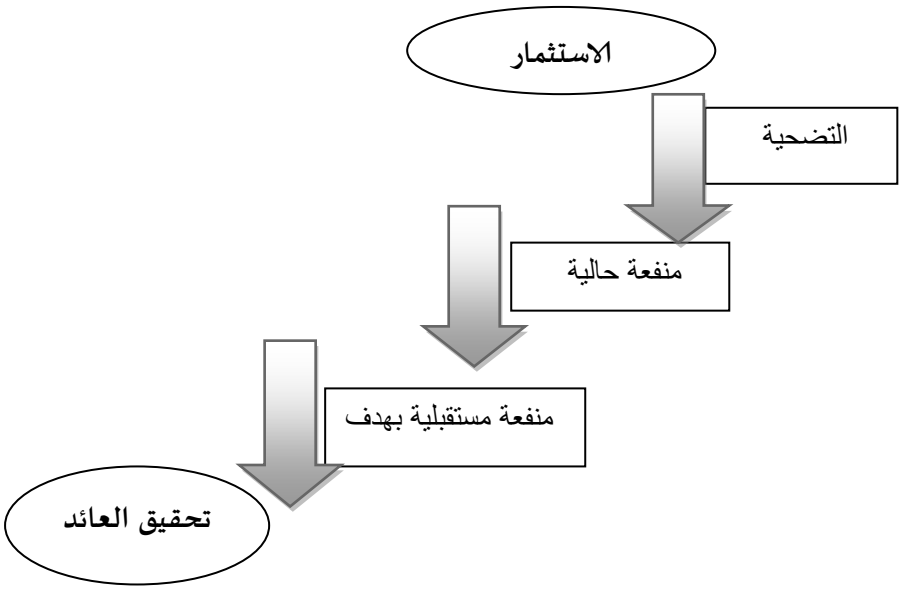

المصدر: مروان شنوط ، كنجوعبدو كنجو ، **اسس الاستثمار** ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ،2008، ص 7 .

تعريف الإستثمار بمعنى الاقتصادي:[1]

استخدام المدخرات في تكوين الإستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة أو تجديدها.

تعريف الاستثمار في الادارة المالية والمحاسبية:

هو توظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة كالأسهم والسندات والودائع.. الخ.

[1] منصوري زين ،مرجع سابق ، ص 17

وهو تعامل بالأموال مقابل الحصول على الأرباح وذلك بتخلي عنها في وقت معين والفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن قيمة الحالية لأموال المستمرة وتعوض عن العامل المخاطرة الموافق للمستقبل.

وحسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في

جانب الاصول للميزانية تحت الصنف الثاني ويشمل ما يلي : [1]

-الاستثمارات المعنوية :(المحلات التجارية ،المصاريف الاعدادية العلامات التجارية ....الخ)
-الاستثمارات المالية : (القروض ، السندات ...الخ)
-الاستثمارات المادية : (اراضي ، مباني ،عتاد ....الخ)
ويمكن القول أن الاستثمار هو عبارة عن انفاق حالي ينتظر من ورائه عائد في المستقبل .

ويتم هذا الإنفاق عادة مرة واحدة في بداية المدة، الأمر الذي يشكل عبء على المؤسسة، بينما تكون هو عبارة عن تخصيص الأموال لشراء السلع الإنتاجية بغية .العائدات متقطعة خلال سنوات عمر الاستثمار إنتاج سلع والخدمات، وهذا مايفسر من ناحية المالية التخلي عن الإيرادات المالية سائدة أملا في الحصول على إيرادات أخرى في فترات زمنية متعاقبة .

وفي الاخير نقول أن الإستثمار هو عملية صرف الأموال في الحاضر من أجل الحصول من ورائها على أرباح وعوائد في المستقبل فهو يشمل كل الموارد والأشياء المحصل عليها لهذا الغرض.

أي أنه عملية إنفاق رأس المال في مشروع ما بغرض تحقيق الأرباح التي تزيد في مبلغ المستثمر؛ بالإضافة إلى كونه النشاط الذي تنتظر المؤسسة من ورائه زيادة أرباحها واستمراريتها .

ثانيا: أنواع الاستثمار

يمكن التفرقة بين الاستثمارات حسب الموضوع بحسب الطبيعة والنشاط وهذا ماسنبينه في مايلي : [2]

1) من حيث الطبيعة القانونية .

تصنف إلى ثلاث أنواع وهي:

أ)الاستثمارات العمومية:

. هي الاستثمارات تقوم بها الدولة من أجل التسمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة

ب)الاستثمارات الخاصة :

1بابا عبد القادر ،" **دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الاقتصادية** " ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، وهران ، 2010، ص 58

[2] منصوري زين ، مرجع سابق ، ص 21

تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة، وهي تتميز بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار.

ج)الاستثمارات المختلفة :

تتحقق بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة في انعاش لإقتصاد الوطني .

2)من حيث المدة الزمنية .

تصنف الى ثلاث أنواع :

أ) الاستثمارات قصيرة الأجل:

هي استثمارات تقل فترة إنجازها عن سنتين وتكون نتائجها في نهاية الدورة الإستغلالية.

ب) الاستثمارات متوسطة الأجل:

هي استثمارات تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن سنتين وهي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تجددها المؤسسة.

ج) الاستثمارات طويلة الأجل:

هي التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة تفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

3) من حيث الاهمية والغرض [1]:

وتصنف إلى أربعة أنواع هي :

أ) استثمارات التجديد :

تهدف إلى تعويض الإستثمارات قديمة بأخرى جديدة أكثر فعالية، بالإضافة إلى الحفاظ على القدرة التنافسية .للمؤسسة بتجديد الألات واستبدال المعدات وتطويرها

ب) إستثمارات النمو،التوسع (الاستراتيجية)

.هدفها زيادة الطاقة الإنتاج وتحسينها والتوسع في نفس النشاط

ج) إستثمارات منتجة :

هي تلك الاستثمارات التي تكون في مجموعها من استثمارات المادية، والتي تكون أثارها مباشرة على إنتاج .وتهدف إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية أو زيادتها

[1] منصوري زين ،مرجع سابق ،ص 22

د) إستثمارات غير منتجة :

هي تلك التي تقوم بتقديم خدمات اجتماعية ذات طبيعة استهلاكية كبناء المدارس

4) من حيث الوطن :

تنقسم بدورها إلى قسمين هم :

أ)استثمارات الأجنبية:

تتمثل في التدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل أسهم مباشرة من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية لإقتصاد المصنف) الاستثمارات أجنبية مباشرة (، أو كافة صور القروض الإئتمانية طويلة الأجل التي تتم في شكل علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المصنف لها والاقتصاد المقرض) الاستثمار الأجنبي الغير المباشر.

الإستثمارات الأجنبية المباشرة لاتمارس فيها الرقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة، بل تتم بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع.

ب)الاستثمارات المحلية:

تتمثل في كل أشكال الإستثمارات المذكورة سابقا، لكن الملكية رأس المال وكافة الأصول تكون بالكامل للطرف المحلي.

ثالثا : خصائص الاستثمار.

للاستثمار عدة خصائص لا تعد ولا تحصى إلا أننا سنتطرق إلى بعض منها في مايلي : [1]

1/ تكاليف الاستثمار:

هي عبارة عن الأموال التي يقوم المستثمر بإنفاقها منذ بداية المشروع، انطلاقا من الدراسات التقنية للمشروع وهي تنقسم إلى نوعين هما التكاليف الاستثمارية والتكاليف التشغيل والمتعلقة بتحضير الاستثمار وهي :

أ) تكاليف الاستثمارية:

هي تلك المصاريف اللازمة لانشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق التدفقات النقدية، وهي عبارة عن أصول ثابتة والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع.

وهي تتمثل في إقامة التكاليف الضرورية لإقامة الاستثمار كما يلي :

- تكاليف التصميم والتهيئة والتحضير للإستثمار.

[1] منصوري الزين ، مرجع سابق، ص 20

- تكاليف خاصة بالأصول الاستثمار كالأراضي والمباني والآلات.

- تكاليف خاصة بالنقل الاستثمار وتجريبه.

- تكاليف المدارس التقنية وجدوى الاستثمار.

ب) تكاليف التشغيل:

وهي تندرج في المرحلة الثانية للاستثمار، أي في مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة مباشرة للعمل، فتظهر مجموعة التكاليف اللازمة للاستغلال طاقات المشروع المتاحة في عملية الإنتاجية، ومن هذه التكاليف نذكر النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين، الأجور..... الخ.

2/ التدفقات النقدية :

يقصد بها الفرق بين المدخلات والمخرجات أو النفقات والإيرادات سواء من خلال التجهيز أو الإنشاء حتى العمر المتوقع كالايرادات والمبيعات والايرادات الصفقات العمومية المبرمة حيث تحسب التدفقات المبرمة كالتالي:

التدفق النقدي الصافي =التدفق النقدي الإجمالي _(الضرائب +مستحقات الغير).

التدفق النقدي الإجمالي=نفقات الاستثمار-مداخيل الاستثمار.

التدفق النقدي الصافي= المبلغ بعد طرح جميع المستحقات على الاستثمار.

هي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على المدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل مستحقات على الاستثمار كالضرائب والرسوم.... الخ

3/ مدة حياة المشروع :

هي المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد وتدفق نقدي موجب، ويمكن الانشاء في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل، أو التركيز على دورة حياة المنتوج، أو حياة المشروع.

ويقصد بها أيضا المدة الزمنية التي يعيشها الاستثمار، أي مدة إستغلالها في النشاط الإنتاجي، وإعطاء مردود إقتصادي، وتختلف مدة من الاستثمار إلى أخر، ومن الصعب تحديدها بالضبط، أي يتم تحديدها وفق معايير عديدية تقريبية .[1]

[1] منصوري الزين ،مرجع سابق ،ص 22

4/ المخاطر :

إن التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري يتم تقديمها بصفة أكيدة خاصة الايرادات التي تكون معرضة لعدة تغيرات نتيجة التي تطرأ على المحيط، لهذا فإننا نجد عامل المخاطرة يظهر بوضوح قبل وبعد الإنطلاق في أي مشروع .

.5/ المدة المتبقية :

وتظهر بعد خدمات هذا الأخير فالمؤسسة تملك عقارات، الألات،..... اخ، التي تستطيع بيعها أو إستعمالها لأغراض أخرى، وهذه القيمة لا تكون دائما موجودة فأحيانا قد تكون معدومة، مثلا ألة .قديمة السالبة، إذا أنفقنا في سبيل الألة تكاليف صيانتها

وتعرف القيمة المتبقية أيضا بأنها عند نهاية المشروع تقوم بتقدير القيمة المتبقية له بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وهي تمثل الإيراد المضاف إلى التدفقات الدخل لسنة الإستغلال الأخيرة .

المطلب الثاني : حوافز وعوائق الاستثمار.

الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر إلا أن التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الإستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للإقتصاد الجزائري في تخطي عتبة الفقر والسير بالعملية التنموية إلى الأمام عن طريق إزالة كل .العراقيل والحواجز التي تعترض هذا السبيل

أولا : حوافز الإستثمار

.حسب إجراءات تشجيع وتحفيز الإستثمار وفق القانون 16/09 المؤرخ في 3 أوت 2016

فإن كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم، يرغب في إنشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري، وقع اختياره على الإستثمار في النشاط الإقتصادي لإنتاج السلع والخدمات أنه سيستفيد من :

الامتيازات المالية [1]:

1د/فرج الله أحلام وأخرون، **مجلة تمويل والاستثمار والتنمية المستدامة** "حوافز الاستثمار في الجزائر وفق القانون 16/09 وأهم عوائق تطبيقه"، .المجلد 04،العدد 1جوان 2019،ص83/81/80/78/77

أي يمكن لصاحب المشروع الإستثماري الإستفادة من الإعفاءات والضرائب والتخفيضات الضريبة الخاصة، اعتمادا على الموقع والنشاط وتأثير المشاريع على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وهي كالتالي :

- مزايا للإستثمارات المؤهلة: مثل المشاريع المنجزة في الشمال تستفيد من الإعفاء من الحقوق الجمركية[1]، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- الإعفاء لمدة عشرة سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار ابتداءا من تاريخ الإقتناء.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في الإطار الإستثماري.

مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة أو التي تخلق فرص العمل.

- فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم وتستفيد هذه المشاريع من

الاعفاءات الضريبة على الأرباح الشركات إلى خمس سنوات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني وتخفيض ب 50% على قيمة الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من طرف أملاك الدولة، إلا أن رفع مدة المزايا إلى خمس سنوات بالنسبة لاستثمارات المنشئة لأكثر من 100 منصب شغل، يكون خلال الفترة الممتدة من تاريخ التسجيل الإستثمار حتى نهاية السنة الأولى من مرحلة الإستغلال على الأكثر.

- الإستفادة من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- الإستفادة من الرسم على القيمة المضافة المطبقة على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة أو لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع المصدرة.
- الإعفاء من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

بالإضافة إلى حوافز أخرى تكمن في مايلي :[2]

✓ الرغبة في الربح.

[1] فرج اللى أحلام واخرون ،نفس المرجع

2ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الإستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص20

- ✓ التفاؤل أو التشاؤم .
- ✓ مواجهة احتمالات زيادة الطلب وإتساع الأسواق .
- ✓ التقدم العلمي والتكنولوجي .
- ✓ بناء رأس المال والإجتماعي .
- ✓ توفر الموارد البشرية المتخصصة .
- ✓ الإستقرار السياسي والإقتصادي .

ثانيا : عوائق الاستثمار .

هناك عدة معوقات التي تواجه الإستثمار سواء كان الإستثمار المحلي أو الأجنبي ، فكلاهما يشترك في مجموعة من العوائق سنذكرها في مايلي :[1]

المعوقات البيروقراطية:

كبطء في العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني في الدولةالدولة لتفاصيل طلب المنشأة، الفساد الإداري..... الخ؛ المتغيرات الفساد الإداري والمتمثلة في الرشوة، الوساطة، والمحسوبية، التعصب... الخ.

المعوقات القانونية: وتتمثل في مايلي:

تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتغيرات في القوانين، المشكلات القانونية مع الشركاء، الفساد في تطبيق القانون.

المعوقات مهارية: تتمثل في ندرة المهارة لدى العاملين بالإضافة إلى ندرة التأهيل العلمي والخبرة العلمية

معوقات التكلفة: تتمثل في إرتفاع التكلفة الإنتاج.

معوقات التسويق:

تتمثل في عدم وجود ضمانات كافية للتمويل، إرتفاع سعر الفائدة والكلف، عدم كفاية متخصصة، .عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع .

معوقات الضرائب والرسوم:

1 منصوري زين ، **واقع الافاق السياسية للاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة شلف الطبعة الثانية ص 142/141

وتتمثل في الضرائب المرتفعة و المتعددة(عبء ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع ، الإزدواج الضريبي، غموض في القوانين الضريبة.... الخ)

بالإضافة إلى وجود عوائق أخرى تتمثل في :

1/ مشكلة العقار الصناعي :

تعتبر مشكلة العقار الصناعي والية الوصول إليه وتسوية ملكيته أهم المعضلات المطروحة على مستوى الاستثمار في الجزائر، ونتيجة ما خلفته السياسات الاقتصادية والمخططات التنموية الماضية من الهياكل ومنشآت ضخمة بقيت غير مستغلة وانتهت في الأخير إلى الاهتلاك أو السرقة، وهذا راجع إلى تداخل السياسات في بعضها البعض من جهة وعدم المرونة المنظومة التشريعية وعدم استجابتها مع متطلبات الواقع المعاش. ولقد أصبح العقار الصناعي مصدر المضاربات ومساومات اللامتناهية، ولقد وضع المستثمرين مشكلة العقار كأول عائق أمام الإستثمار .

2/ البنية التحتية :

رغم التطور الذي عرفته البنية التحتية بالجزائر إلا أنها تبقى غير كافية وتحتاج إلى تغييرات إضافية سواء في شبكة المواصلات أو والاتصالات حيث تدحرجت الجزائر في الترتيب العالمي من حيث جودة الطرقات من المرتبة 99 في 2013 إلى المرتبة 97 في 2014 إلى الرتبة105 في 2016،ويرجع هذا حسب تقرير الصادر عن هيئة(دافوس) إلى استمرار التقييم السلبي لمؤشر البنية التحتية للنقل والمواصلات في الجزائر.

يستند تقرير التنافسية العالمي الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في تقدير حالة البنية التحتية في كل دولة على حدة، إلى حالة الطرق والسكك الحديدية والموانئ و المطارات، إضافة إلى محطات الطاقة وشبكة الاتصالات، إلى جانب البنيات التحتية الطاقوية وبنية الاتصالات.

3/ العوائق الادارية والقانونية :

يتعلق الأمر بالتغيرات المستمرة و تعدد القوانين الأنظمة والتعديلات في مجال الاستثمار، حيث صنف بنك الدولي في تقريره السنوي يرسم سنة 2017 حول مؤشر مناخ الأعمال (داوينغ بيزنس) الجزائر في المرتبة 156 من ضمن 190 دولة، مع أداء ضعيف انحصر في 47،76 نقطة من أصل 100،ويعرف مؤشر مناخ الأعمال بصرامته العلمية حيث التدقيق في إطار التنظيمي للمقاولات الصغرى، والمتوسطة في 190 بلد، وخصوصا تقييم الظروف التي يمكن أن تمارس فيها أنشطتها والولوج إلى القروض وأداء الضرائب، ويتبين من خلال هذه الدراسة أن مناخ الأعمال في الجزائر لايزال يعاني من تعقيدات كبرى في مجال إحداث المقاولات والحصول على تراخيص البناء والمسائل الضريبية .[1]

4/ انتشار الفساد الاداري :

[1] منصوري الزين ،مرجع سابق ،ص145/144/143

تعاني الجزائر على غرار بقية العالم النامي من انتشار فادح لظاهرة الفساد الإداري الذي استحكمت حلقاته وطالت مختلف المنظمات والمؤسسات الجزائرية وخاصة الحكومة منها، فلقد ضح غالبية المواطنين من الممارسات والاساليب الغير المشروعة التي تكرسها مختلف الادارات والدوائر الحكومية بمختلف موظفيها، فلقد انتقلت هذه الادارات من دور الخادم إلى دور السيد الذي يتنمر على المواطنين .

مطلب الثالث: أهداف وأهمية الإستثمار

أولا : أهداف الإستثمار

لكل مشروع استثماري أهداف يسعى لتحقيقها وبلوغها وفي مايلي سنوضح هذه الأهداف [1]

- ✓ تحقيق العائد أو الربح، بالإضافة إلى تحقيق الثروة .
- ✓ تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات .
- ✓ المحافظة على قيمة الموجودات.

بالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف اخرى تتمثل في مايلي :

الأهداف الإقتصادية:

- ✓ زيادة الإنتاج السلع والخدمات الممكن تسويقها وبالتالي زيادة الدخل الوطني .
- ✓ زيادة قدرة الإقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج وايجاد الفرص التوظيف من قوى العاملة ورأس المال والإدارة والأرض، وبالتالي القضاء على البطالة .
- ✓ تعظيم الربح لأنه هدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كزيادة عائد لرأس المال وتطوره .
- ✓ القيمة الإقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة .
- ✓ زيادة قدرة المشروع على استخدام الأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.

الأهداف التكنولوجية:[2]

- ✓ المساعدة في التقدم التكنولوجي بالتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة .
- ✓ اختيار أنماط وأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة .
- ✓ تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتكون قادرة على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد .

1سيد سالم عرفه، **إدارة المخاطر الإستثمارية**، طبعة الأولى 2009م/ه1430،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009،ص16/15

[2] بن عميروش مديحة، **اشكالية تمويل الاستثمار في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1970/2019**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية **جامعة عباس فرحات سطيف**،2022/2021،ص**22**

الاهداف الاجتماعية :[1]

- ✓ تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية والقضاء على السلوكيات الضارة .
- ✓ القضاء على كافة أن شكال البطالة على بؤرة الفساد الإجتماعي والأمراض الإجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة .
- ✓ تحقيق العدالة في توزيع الثروة والناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج .
- ✓ تحقيق الاستقرار الإجتماعي وانقاص من حالات القلق الإجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع مم مختلف السلع والخدمات الضرورية .

الأهداف السياسية :

- ✓ تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع دولة أخرى والمنظمات.
- ✓ -زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أن أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتع الدولي .
- ✓ تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في المنظمات والمؤسسات والمشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

ثانيا : أهمية الاستثمار.[2]

للاستثمار أهمية بالغة وعديدة ويمكن ان لخص أهميته في مايلي :

- ✓ زيادة الدخل القومي .
- ✓ خلق فرص العمل .
- ✓ دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ✓ زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- ✓ الإستثمار هو محرك الوحيد والرئيسي للنمو في المستقبل وله منفعة شبه دائمة .
- ✓ الإستثمار يسمح لنا بالاستغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط .
- ✓ الإستثمار يضيف ويعطي صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الإقتصادي والمالي ويزيد في تنويع الإنتاجية ويفتح أبواب المناقشة في السوق التجارية .
- ✓ الإستثمار يخلق أساسيات التنمية وندرة رأس مال ويؤثر في التنمية وفي عوامل الإنتاج الاخرى .

[1] منصوري زين ، مرجع سابق ، ص 43

[2] سيد سالم عرفة ، مرجع سابق ،ص 16

- ✓ تكوين الثروة وتنميتها :ويتمثل ذلك حينما يسعى الفرد الى تكوين المدخرات من خلال ترشيد استهلاكه الحالي للوصول الى تكوين الثروة وتنميتها في المستقبل .[1]

المبحث الثاني : محددات تمويل الاستثمار.

إن نقص الأموال لدعم أي مشروع استثماري تتسبب في حدوث أزمة لإكمال الأهداف مما أدى لظهور ما يعرف بالتمويل الذي جاء لدعم هذه المساريع وتطويرها وذلك بعد الخضوع الى بعض المحددات الوقت التي تساعد على تنظيم سير الاستثمار ودعم سيرورته وانجازه في الوقت المحدد .

مطلب الأول:مفهوم تمويل الإستثمار

للتمويل عدة تعاريف نذكر منها مايلي :[2]

يعرف التمويل على أنه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشأت الأعمال او الأجهزة الحكومية.

التمويل هو عملية التجميع المبالغ المالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين او المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف بتكوين رأس المال ، وتجسيد هذا الاخير في الميزانية التي تحتوي على جانبين هما: جانب الخصوم يظهر الموارد جانب الأصول يظهر في استخدماتها.[3] .

التمويل هو أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لرفع أو تطوير مشروع ما كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات النقدية.

والتمويل عند العلماء الإقتصاد يشمل مصدر الأموال وتكلفتها وكيفية إستعمالها

وجاء في القاموس الإقتصادي عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة او إعادة تنظيم أجهزتها .

المطلب الثاني: محددات تمويل الاستثمار[4]

إن مجموع العوامل التي تحدد قرار الإستثمار تسمى محددات الإستثمار، إذا كانت هذه العوامل مشجعة فإنها ستحفز المستثمرين في توسيع الإستثماراتهم أو المباشرة في استثمارات جديدة وإن كانت غير مشجعة فتعتبر عوامل طاردة لتلك الاستثمارات ويكون القرار بتقليص الاستثمارات القائمة والتوقف عن المباشرة باستثمارات جديدة ونذكر منها :

[1] بن عميروش مديحة،مرجع سابق ،ص 23

[2] يوسف حسن يوسف **التمويل، في المؤسسات الاقتصادية** ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2012 ، ص 210

[3] حسين محمد سمحان ، واخرون ، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، عمان الطبعة الاولى 2015 ، ص 35

[4] ماجد احمد عطا الله ، مرجع سابق ، ص 14

1/ سعر الفائدة : [1]

يلعب سعر الفائدة دورا في تحديد مستوى الإستثمار، لاسيما في الأجل الطويل (في الأجل القصير يمكن اغفال كل من النقود والسعر الفائدة فب النموذج القصير)، فإذا كان التمويل من الأرصدة المالية المنشأة وكان سعر الفائدة مرتفع فهذا يؤدي إلى تخفيض حافز الإستثمار ويشجع المنشأة إلى الإقراض تلك الاموال إلى الغير بدلا من استثمارها لأن العائد سيكون أكبر وهذا مايزيد من تكلفة الفرصة البديلة، أما في حالة انخفاض سعر الفائدة سيكون العائد المتوقع من الإستثمار أكبر، أما إذا كان تمويل من جراء الإقتراض فسعر الفائدة المرتفع يعني زيادة كلفة رأس المال والذي يساهم في زيادة التكاليف الكلية للمنشأة .

إن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الإستثمار يمكن توضيحها حسب المعادلة التالية:

$$I=I_0 - bi$$

الإستثمار الكلي :I

الإستثمار تلقائي:I_0

من المعادلة أعلاه نرى أن: الاستثمار الكلي=الاستثمار التلقائي(مستقل)، والذي يتحدد بفعل عوامل أخرى مثل التقدم التكنولوجي، زيادة معدل نمو السكاني... الخ

والاشارة (-) سالبة تعني وجود علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة.

2/ الكفاية الحدية لرأس المال : [2]

تعد الكفاية الحدية لرأس المال سلسلة من الايرادات المستقبلية وعرفها كينز بأنها (معدل الخصم الذي يساوي بالضبط بين القيمة الحالية للتدفق الدخل المتولد من بضاعة راس مال ومن سعر عرضها)، أي أن الكفاية الحدية تمثل الايرادات المتوقعة وترتبط بعلاقة عكسية مع التكاليف وبعلاقة طردية مع الاستثمار، أي بزيادة الكفاية الحدية يزداد الإستثمار ويمكن ايجاد الكفاية الحدية حسب الصيغة الرياضية الآتية:

$$E=R1(1+e)+R2(1+e)^2+R3(1+e)^3+\ldots\ldots\ldots\ldots Rn(1+e)^n$$

1فاضل محمد العبيدي، **البيئة الإستثمارية**، ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، طبعة الأولى2012م ،ص17

[2] فاضل محمد العبيدي،مرجع سابق،ص 23

R: الإيراد السنوي

E : سعر الأصل الرأسمالي

e:الكفاية الحدية(معدل الخصم)

فإذا حدد سعر شراء الأصل لرأسمالي وحددت العوائل لكل سنة يتم استخراج الكفاية الحدية لرأس مال ويتم مقارنتها مع سعر الفائدة، فإذا كانت الكفاية الحدية أكبر من سعر الفائدة يتخذ القرار بالزيادة الاستثمار.

كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-2) :منحنى الكفاية الحدية لرأس المال

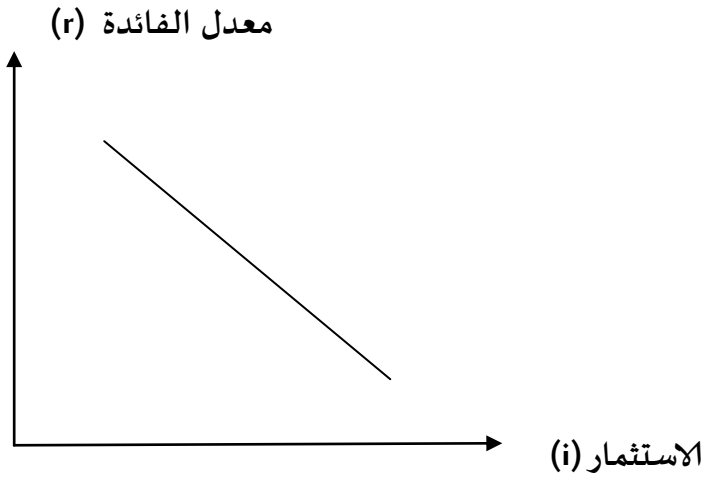

المصدر:علاش احمد ،دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار هومة لنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر، 2010 ،ص 71

3/ الدخل :[1]

يؤثر الدخل بدرجة كبيرة على الاستثمارات ،وأهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل ومعدلات النمو في الدخل وتوزيع الدخل وانعكاس ذلك على متوسط دخل الفرد ،حيث كلما كبر حجم الدخل أدى ذلك لارتفاع الميل الحدي للادخار ؛وكلما زاد نمو الدخل يعني ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي مما يدفع المؤسسات الانتاجية الى زيادة انفاقها الاستثماري واللجوء الي طلب التمويل نظرا لتوقعها الحصول على عائدات كبيرة من هذا الاستثمار ،مما يعكس العلاقة الطردية بين الاستثمار والدخل وهذا ما توضحه المعادلة التالية :

[1] دريد كامل ال شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**،دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع،عمان2009،ص30

$$I = I_0 + ay$$

4/ الادخار :[1]

إن زيادة مستوى الدخل عن الحاجيات الاساسية للفرد اي الاحتياجات المعيشية يولد لذا هذا الفرد فائضا يطلق عليه اقتصاديا الادخار،وفي حالة قام هذا الفرد بتوظيف هذا الجزء من المال تسمى العملية بالاستثمار. ويرى كينز بأنه يوجد تعادل بالضرورة بين الادخار وهو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك وبين الاستثمار ؛وهنا يمكن استنتاج تساوي الادخار بالاستثمار كما يلي :

الدخل = الاستهلاك +الاستثمار .....(1)

ولدينا : الادخار = الدخل – الاستهلاك .....(2)

ومن المعادلة (1) نجد : الاستثمار = الدخل – الاستهلاك .....(3)

وبتطابق المعادلة (2)و(3) نستنتج أن:

الادخار = الاستثمار

5/ التضخم[2]

يعرف التضخم أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين. على المستوى الجزئي، يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف من قدرتهم الشرائية ،أما على المستوى الكلي تؤثر المعدلات المرتفعة لتضخم سلبا على مستويات الاستهلاك ،والاستثمار ومن ثم على النشاط الاقتصادي لأي بلد .وهذا يؤدي الى انخفاض الرغبة في الطلب على تمويل الاستثمار.

كما يؤثر أيضا على القرار الاستثماري لأن ارتفاع معدل التضخم يعني ارتفاع مستوى التكاليف التي سيتحملها المستثمر وبالتالي انخفاض مبيعاته المتوقعة .

6/ التوقعات في قطاع الاعمال .[3]

إن المردود الذي يسعى إليه المنظمون ورجال الأعمال من جراء الإستثمار قد يأخذ وقتا طويلا، فإن كانت التوقعات بشأن زيادة الطلب على السلع التي ينتجها المشروع الاستثماري أكثر تفاؤلا، وكذلك أحوال الإقتصاد بصورة عامة تشير نحو الازدهار ستكون دوافع الإستثمار مشجعة، إن زيادة المبيعات تؤدي إلى زيادة الأرباح، إن المنشأت تترجم بعدد الرؤى للحاضر على أساس المستقبل، أما إذا كانت التوقعات مشائمة ويشير إلى

[1] بابا عبد القادر ،مرجع سابق ،ص 27

[2] دريد كامل أل شيب ،مرجع سابق ص 32

[3] قاسم نايف علوان،إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق،دار الثقافة لنسر والتوزيع ،عملن الاردن ،طبعة 2012،ص 43

الكساد فستنخفض المنشات من مشترياتها للأصول الرأسمالية وستنخفض المبيعات التي تؤدي إلى انخفاض الأرباح ويتبعها انخفاض في مستوى الإستثمار.

المطلب الثالث: مخاطرومراحل تمويل الاستثمار

اولا : مخاطر تمويل الاستثمار[1]

إن قرار اختيار اي مشروع يهدف بدرجة الأولى إلى توليد أكبر قدر من الأرباح من خلال الاستثمار المختار، إلا أن هذا القرار لا يخلوا من المخاطر، حيث أن كل مؤسسة تولي إهتمام كبير بحجم المشروع، نوعية الآلات والكفاءات التي يستوجبها هذا الاستثمار وكذلك حجم الأموال الكافية لتمويله، وقد تلجأ إلى الإقتراض من الغير في حالة عدم كفاية أموالها الخاصة.

وهذا ما يعرض المؤسسة إلى مجموعة من المخاطر وتتمثل خاصة في الأعباء المالية التي تتحملها المؤسسة على عاتقها والتي تستوجب وتتطلب الخصم مهما كانت نتيجة الاستثمار لهذا يجب على المؤسسة القيام بموازنة بين شروط التي تمليها البنوك أو مصدر الممول والأرباح المتوقعة من خلال هذا المشروع، وهذا باستعمال أو دراسة نسب المردودية التي تقيس من قدرة المستثمرة على توليد الأرباح، إذ يجب أن تتجاوز معدل الفائدة المطبق في البنك أو الممول حتى تستطيع المؤسسة أو المشروع مواجهة التزاماتها اتجاه الدائنين في الوقت المناسب، أي عند حلول أجال الاستحقاق.

ثانيا : مراحل تمويل الاستثمار

إن تطور أي مشروع يبدأ أولا بفكرة وينتهي بالتنفيذ هذه الفكرة وتشغيلها وتعتبر المراحل لاحقا حلقات متصلة للوصول إلى الهدف النهائي وهو تنفيذ المشروع، وكل مرحلة من هذه المراحل تستدعي موارد مالية معينة لتجسيد وتحقيق المشروع الاستثماري، ولكل مرحلة مراحل جزئية وفي مايلي سنحاول شرح بعض هذه المراحل.

أ/مرحلة التحضير:-[2]

تبدأ هذه المرحلة بالتعرف على أفكار المشروع، الغرض منها هو البحث والفرز فرص الاستثمار أو البحث عن الأفكار ذات الأولوية اللازمة التنمية بالإضافة إلى تحديد الأفكار المشروع الاستثماري أي معرفة أو أخذ فكرة على الأسعار وحجم السوق وتكاليف الاستثمار وتكاليف الإنتاج... الخ بالإضافة أيضا إلى الدراسة الفعالة أي دراسة عوامل والمتغيرات مثل دراسة مردودبة المشروع .

ب/ مرحلة التقييم:

[1] يوسف حسن يوسف ، مرجع سابق ، ص 217
[2] منصوري زين ، مرجع سابق ، ص 48

تتضمن هذه المرحلة على الخصوص حصر المعلومات والبيانات الخاصة بإقرار قابلية المشروع لإنجاز حسب الاهتمامات التالية:

- اهتمامات المالية الخاصة بأهداف المشروع أي و المؤسسة.

-اهتمامات الاقتصادية الخاصة بتقييم مزايا كلفة المشروع من الأهداف الوطنية.

وتتضمن هذه المرحلة الجمع المعلومات وإعداد البيانات والتحاليل الخاصة بالعناصر الأساسية المبني عليها الاستثمار كحصر الأهداف الداعية لإنشاء المشروع,

ج/مرحلة الاستثمار:

تبدأ هذه المرحلة بإنجاز قرار المشروع في الاستثمار ويمكن تمييز بين ثلاث مراحل هي : مرحلة التخطيط والمفاوضات ومرحلة الإنجاز.

أولا :مرحلة التخطيط:[1]

هو مرحلة أي ولية ممتدة على طول مرحلة الإستثمار، وله أهمية بالغة خاصة عند بلوغ الإستثمار ومستوى متقدم من الإنجاز، ونتيجة هذا التخطيط هو إنجاز المشروع في الوقت المحدد وحسب التكلفة والتطابق الكامل مع مقاييس الأداء والجود، والتخطيط بمعنى أخر هو معرفة كلنية إنجاز المشروع بعقلانبة الاجراءات ووقف انطلاقها في العمل، وتحديد الدراسات الهندسية ومجموعة المهندسين والمستشرين مؤسسات البناء، مراقبة التجهيزات.

بالإضافة إلى معرفة التكلفة المناسبة أي إعداد الميزانية التقديرية للمشروع.

ثانيا :مرحلة المفاوضات:

معناه إمضاء العقود ويعرفنا بالالتزمات المتعلقة بالتحول للمشروع واكتساب التكنولوجيا ونوعية المواد الأولية والتجهيزات.

ثالثا :مرحلة الإنجاز:

تتطلب هذه المرحلة عملا متناسقا ومتزامنا بين مختلف النشاطات التي تسمح بالتنفيذ الفعلي والانطلاق في الأعمال.

[1] منصوري زين ، نفس المرجع سابق ، ص 52

د/مرحلة الاستغلال: [1]

تتضمن هذه المرحلة ثلاث مراحل : انطلاق الأعمال ؛ الاستغلال ؛الصيانة

بالإضافة إلى عملية التنفيذ الشرط الأساسي لنجاح المشروع وفيها تظهر كل المشاكل المنتظرة والمتوقعة من سوء دراسة المشروع والتي منها ما يلي:

-مشاكل التحويلية: أي التقصير في النفقات الدراسة، يمكن أي ينجر عنه عدة صعوبات في الحصول على القروض وصعوبة تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع منها تسديد الأموال المطلوب اقتراضها.

-مشاكل طبيعية: مثل مشاكل التقنية، مشاكل البيع والتوزيع، مشاكل زيادة التكاليف ومشاكل الأسعار والمنافسة.

[1] منصوري الزين ،مرجع سابق ،ص53

المبحث الثالث : الاستثمار المحلي في الجزائر.

يلعب الاستثمار المحلي دورا مهما في دعم الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الاستثمار في الاستثمارات الموافقة لسياسة البلاد وعادات وتقاليد السكان ، والاستثمار المحلي يخضع لمبادئ البلد الذي يقوم فيه الاستثمار.

المطلب الاول : ماهية الاستثمار المحلي في الجزائر.

تعريف الاستثمار المحلي :

يعرف على أنه جميع مجالات الاستثمار داخل الوطن و جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع اداة الاستثمار المستخدمة .واعتماد اعلى ذلك يعتبر الاستثمار المحليا في حالة كل الاموال المستثمرة داخل التراب الوطني من قبل المواطنين المقيمين او المؤسسات أيا كانت وسيلة الاستثمار سواءا اوراق مالية ، عقار ، ذهب ....الخ .[1]

كما عرفه البنك الدولي للاستثمار المحلي المباشر بأنه إجمالي تكوين رأس المال وهو مكون من مجمل النفقات على زيادة الاصول الثابتة للاقتصاد ، اضافة الى التغيرات في مستوى المخزونات ، وفي حالة العمل على رأس المال هناك قراران مختلفان هما : اولا تحديد المستوى الامثل لراس المال اما الثاني يتعلق بمعدل التدفقات للاستثمار. كما نجد اسلوبين لهدا النوع من الاستثمار الاول اختيار الاستثمار كمؤشر نحو التوازن والثاني هو سلوك اصحاب رأس المال .[2]

وفي تعريف اخر يعتبر هو الاستثمار الذي يقوم بتفعيله والحصول على ارباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المقام فيه الاستثمار ويستوي في ذلك ان يكون محولا عن طريق القطاع الخاص او العام.

المطلب الثاني ، مبادى الاستثمار المحلي .

حتى يكون للمستثمر قرار رشيد يجب عليه التقيد بمبادئ نذكر منها :

1-مبدأ الاختيار: [3]

---

[1] محمد مطر، **ادارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية** ، جامعة الدراسات العليا الاردنية ، الطبعة 4 ، دار وائل لنشر عمان سنة 2006 ص 76

[2] نصر حميداتو،محمد محمود ولد محمودعيسى واخرون ، **تعزيز روابط بين الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1999 -2014** ، حوليات جامعة بسار، العلوم الاقتصادية ، العدد 20 ص 325

3 فؤاد التميمي ارشد،أسامة عزمي سلام ،**الاستثمار بالأوراق المالية –تحليل وإدارة** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الاولى عمان ،الاردن ،2004،ص 17-18

يبحث المستثمر دائما سواءا مؤسسات او افراد عن فرص متعددة التي توفر مرونة أفضل للاختيار الرشيد والمناسب للفرص الاستثمارية ، وهنا يكمن دور والخبرة الكافية للمؤسسات المالية الوسيطة في تقديم مشورة للمستثمرين المبتدأين .

2-مبدأ الموضوعية :

يشترط هذا المبدأ أن تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية تجنبا للتحيز ، اي انه على المستثمرين استخدام مؤشر مالي واحد للوصول الى نتبجة واحدة او متقاربة على الاقل .

3-مبدأ المقارنة :[1]

ان جوهر مبدأ المقارنة يكمن في المفاضلة بين البدائل المختارة ومجالها المناسب ، تأخذ المقارنة صور متعددة والأكثر شيوعا هي التحليل المالي ، اما بشكل نسب مالية أو متوسطات الاسعار ، معدلات الفوائد . وفي هذا المبدأ يعتمد المستثمر بشكل كبير على درجة التفضيل للعائد او المخاطرة .

4-مبدأ الملائمة :

بعد الاختبار بين الحالات الاستثمارية وادواتها وما يلائم رغبات المستثمر وميوله ، يطبق هذا المبدأ بناءا على رغبة المستثمر. حيث لكل مستثمر (مؤسسات ، افراد) نمط تفضيل يجدد درجة اهتمامه بالعناصر الاساسية للقرار وهي :

- ✓ معدل العائد على الاستثمار.
- ✓ مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وادوات الاستثمار.
- ✓ درجة المخاطرة التي يتصف بها الاستثمار.

5- مبدأ توزيع الاخطاء :

يسعى المستثمر دائما الى تقليل مخاطر الاستثمار من خلال توزيع الموارد المتاحة بين انواع من الاستثمارات سواء على اساس المجال او ادوات الاسنثمار.

المطلب الثالث : تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر.

لمعرفة تطور الاستثمار بالجزائر نستعرض الجدول التالي :

الجدول رقم(1-1): تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر من 1980الى 2019

الوحدة : مليار دولار .

[1] فؤاد التميمي أرشد، مرجع سابق ،ص19.

السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي	السنة	الاستثمار المحلي
1980	28.04	1990	20.62	2000	12.73	2010	66.76
1981	31.44	1991	16.97	2001	18.36	2011	64.78
1982	30.87	1992	14.39	2002	23.97	2012	76.72
1983	32.16	1993	12.91	2003	26.11	2013	83.23
1984	32.94	1994	14.50	2004	30.70	2014	86.43
1985	35.08	1995	13.82	2005	35.41	2015	88.58
1986	28.70	1996	11.19	2006	37.11	2016	89.94
1987	19.83	1997	9.11	2007	44.84	2017	93.90
1988	21.42	1998	13.65	2008	50.80	2018	95.78
1989	23.05	1999	12.12	2009	62.41	2019	97.64

المصدر:بيانات البنك الدولي.

الشكل (1-3) :تطور الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2019/1980).

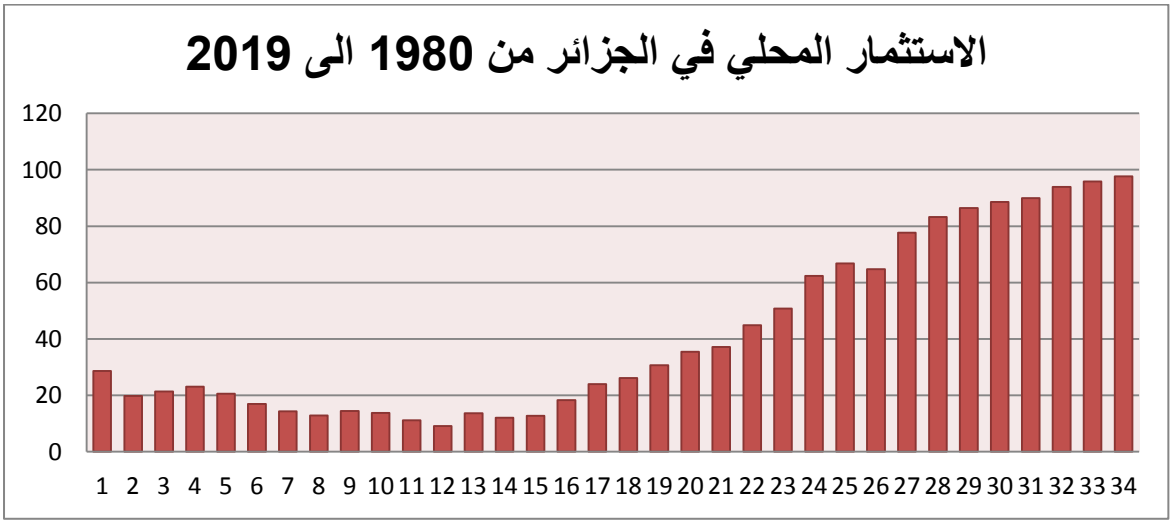

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

نلاحظ من خلال الرسم البياني ان الاستثمار المحلي قد عرف اتجاها عاما موجب خلال فترة الثمانينات بعد تطبيق استراتيجية الصناعات المصنعة المرتكزة اساسا على الصناعات الثقيلة.

ونتيجة ارتفاع اسعار النفط في تلك الفترة ،اتجهت الحكومة انذاك لسياسة التخطيط الاستراتيجي كأسلوب لتنمية الاقتصادية ، والذي تطلب تدخل الحكومة لتعزيز الاستثمار المحلي وتنفيذ العديد من البرامج التنموية التي ساهمت في رفع مستوى التكوين الرأسمالي لتصل اعلى قيمة "35.08" سنة 1985 ، ليعرف بعدها الاستثمار المحلي تراجعا خلال فترة التسعينات رغم انتهاج الجزائر سياسة لدعمه وترقيته نظرا للوضع الراهن للبلاد ، فقد سهدت هذه الفترة تفاقم أزمة المديونية وتنفيذ شروط التعديل الهيكلي ، مما أثر بالسلب على الاستثمار الى غاية سنة 1998 التي عادت اسعار البترول الى الارتفاع ومع بداية الالفية عرف الاستثمار المحلي تطورا كبيرا ، فارتفاع اسعار النفط ادى الى تراكم فوائض مالية استخدمتها الحكومة في تمويل عدة مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الانتاجية سعيا منها لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تم توجيه الانفاق الحكومي الاستثماري لتمويل المخطط التنموي الخماسي

الذي اندرج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني ، والذي تم تقسيم غلافه المالي على استكمال المشاريع قيد الانجاز وبناء مشاريع جديدة ،وكذا تحسين الوضعية الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية .

ونرى تشجيع الدولة القطاع الخاص على الاستثمار من خلال تقديم امتيازات وتسهيلات تضمنتها قوانين المالية والتي تخص الضرائب ، املاك الدولة والجمارك .[1]

1 بوفنش وسيلة ، **اثر الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019** ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المركز الجامعي بميلة ، المجلد 12 / العدد 3(2021) ،ص604

خلاصة الفصل :

نظرا لي ما رأيناه في هذا الفصل كون ان الاستثمار اخذ عدة تعاريف ومفاهيم واسعة، مما جعله يصنف اليا في عدة تصنيفات متنوعة وهذا حسب عدة معايير، فهو سبيل لتوظيف أموال الافراد والمؤسسات والمنشآت في الوقت الحاضر بهدف مضاعفتها وتحقيق أرباح في المستقبل، بغرض سد حاجياتهم وملزماتهم العديدة وذلك بالاعتماد على أدوات استثمارية معروفة

وتعتمد اغلب الدول على الاستثمار لتطوير نشاطها الاقتصادي من خلال إقامة مشاريع استثمارية ذات حجم كبير، فتعتبر مختلف المشاريع بكل أنواعها الميدان التطبيقي للاستثمارات، وتخضع مختلف المشاريع الاستثمارية إلى مجموعة مخاطر ومحددات تخص التمويل تؤثر فيها بالإيجاب أو السلب وأن لكل مشروع حوافز ودوافع تدفع صاحبها سواء كان شخص معنوي مؤسسة او منشأة أو منظمة أو مادي كالشخص المستثمر إلى الاستثمار فيها ومحاولة انجاحها وتحقيق الأرباح،ومن أهم هذه المحددات سعر الفائدة ، الدخل ن التضخم ،..الخ و بعد اتباع مجموعة من قواعد كدراسة التوقعات والتقديرات ومدى تأثير العوامل الخارجية التي يصعب توقعها، وقمنا بنظرة على الاستثمار المحلي في الجزائر ومعرفة تطوراته .

الفصل الثاني:

عموميات حول البنوك التجارية

تمهيد

تعد البنوك التجارية بمختلف أنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي والسبيل نحو الخوض في مجال نظام المصرفي الذي يشمل جميع المؤسسات البنكية وماتحمله من مختلف الأنظمة والقوانين الفعالة.

ففي الماضي لم تكن البنوك سوى مكان تودع فيه الأموال والثروات أفراد المجتمع لمجرد حمايتها في مكان أمن ومع مرور الزمن وتطور الفكر المصرفي تطورت الخدمات البنوك وخاصة البنوك التجارية بشكل كبير وخاصة خلال النقود في يومنا هذا، وفي سنوات الأخيرة أصبحت وظيفة البنوك من مجرد خدمة الإيداع إلى الإقراض بعض هذه الايداعات، ثم إلى توسيع رقعة نشاطها لشمل مجموعة من النشاطات في مقدمتها البنوك التجارية والتي سنتطرق إليها في هذا الفصل .

المبحث الأول :ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني :خصائص ووظائف البنوك التجارية.

المبحث الثالث: الكتلة النقدية في البنوك التجارية .

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية عنصر أساسي لخدمة التنمية ودعم الاقتصاد لأي بلد ،حيث تباشر عملياتها بتنمية الادخار وتمويل الاستثمار سواء داخل أو خارج البلد وبالتالي المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية ،مع تركيزيها على العمليات المصرفية وقبول الودائع .

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

أولا: نشأة البنوك التجارية [1]

يرتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة، ففي المضي ومنذ وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها لديهم التجار ورجال الأعمال وكل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع والسرقة، فيقوم الصيارفة والصاغة بوضع هذه الأموال في خزائنهم مع تسليم المودع ايصالا يتضمن مقدار الوديعة، وهكذا ظهرت الوظيفة التقليدية الأول للصاغة والصيارفة والتي تكمن في ايداع الأموال، وكان المودع إذا أراد وديعته يعطي الصائغ للتبادل وتبقى الأموال أو الذهب مكدسا في خزائن الصاغة.

ولقد تنبه الصاغة إلى هذه الحقيقة فصاروا يقرضون مالديهم من الأموال مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف وهي الإقراض.

أما بخصوص توليد النقود أو تكوينها فقد نشأ عندما كان القرض يأخذ شكل الايصال يحرره الصائغ بدلا من الذهب والمال ويعطيه للمقترض، وخاصة بعدما أصبح الأفراد يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للإستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون، كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصاغة.

وترجع نشأة البنوك الى القرون الوسطى ،حيث أن بدايات الأولى للعمليات المصرفية

ترجع إلى العهد بابل (العراق) حاليا بلاد مابين النهرين وعصر الإغريق، وأصل كلمة البنك مشتقة من أي الطاولة، فقد كان في القديم الشخص الذي يقوم بالتجارة العملة يجلس على الطاولة في BANCO الشارع، وترجع نشأة البنوك التجارية أول الأولية إلى الفترة الأخيرة إلى القرون الوسطى، حيث قام بعض التجار والصياغ في أوروبا وبالذات في مدن البندقية والبرشلونة بقبول أموال المودعين والإحتفاظ بها في مأمن من السرقة والضياع، مقابل إصدار شهادات إيداع إسمية ومنذ القرن الرابع عشر (14) ميلادي سمح التجار والصياغ لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف،

ولقد أدى ذلك إلى إفلاس العديد من المؤسسات والذي دفع عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر (16) ميلادي إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية بإسم

1 رضا صاحب ابوحمد ال علي ، **ادارة المصارف مدخل التحليل الكمي المعاصر** ، طبعة الاولى ، 2002 ، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع عمان الصفحة 22

BANU. DELJA. PIZZADI.

سنة 1587،أما أول بنك في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401 ميلادي، وفي عام 1609 ميلادي أنشئ بنك أمستردام، وكان فرصه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب، وباستقرار في هذه المؤسسات المالية اعتاد الأفراد قبول شهادات الإيداع، ثم تحولت الشهادة تدريجيا من شهادات إسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها، فازداد تداول الشهادات انبثقت منها مايعرف في يومنا هذا أو حاليا بالشيك.

ثانيا:مفهوم البنوك التجارية .

البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع من الأفراد، حيث أنها تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمة مايحقق خطة التنمية ودعم الإقتصاد

القومي، وتباشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، في ذلك مساهمة في إنشاء المشروعات ومايستلزمه من عمليات المصرفية والتجارية والمالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

يعرف قانون النقد والقروض في مادة البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113من هذا القانون، والتي تنص على أن هذه البنوك هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات الثلاثة:[1]

- ✓ جمع الودائع من الجمهور.
- ✓ منح القروض .
- ✓ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والعمل علة تسييرها .

كما تعرف البنوك التجارية على انها إحدى المنشأت المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى إلى تحقيق الربح، وهي المكان الذي يلتقى فيه عرض الأموال بالطلب عليها، بالإضافة إلى أنها أداة مهمة لمنح تمويل اللازم سواء المنتجين أو التجار أو المستهلكين، من خلال ماتمنحه من ائتمان.[2]

حسب القانون 63 لعام 1957 عرف المشرع المصري البنك التجاري بأنه كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع تحت طلب أو بعد لأجل لايتجاوز سنة.

حسب القانون 120لسنة 1975 فإن البنوك التجارية تعرف بأنها تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع تحت طلب أو عند اجال محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي أو الخارجي، كما تباشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات ومايستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

[1] حسين جميل البدري ، **مدخل محاسبي اداري** ، دار الوراق لنسر والتوزيع ، عمان الاردن ، الطبعة الاولى 2003 ص 11

[2] محمد سعيد انور سلطان ، **ادارة البنوك** ، جامعة الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ،طبعة 2005 ص 15

البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تتخذ الصفة العمومية خاصة أو محلية كانت أو اجنبية، تتميز بالشخصية المعنوية حيث تكرس نشاطها البنكي بما يستجيب لنصوص القوانين والتنظيمات معينة بنكية، تقوم بقبول وتجميع الودائع وذلك من خلال فتح الحسابات البنكية،

بالإضافة إلى رأسمالها سواء كان خاص أو جماعي، وخلق النقود من أجل تمويل مختلف النشاطات زبائنها في شكل قروض متنوعة، تكون في صالح زبائنها وهذا كله بهدف تحقيق الربحية وضمان السيولة النقدية .

تعرف البنوك التجارية بأنها البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لآجال محدودة، وتمارس عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته وذلك سعيا وراء تحقيق أهداف خطة التنمية ودعم الإقتصاد القومي.[1]

وتعرف أيضا بأنها المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عمليات التنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج، وهي التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لايزيد عن سنة، وتمنح قروض لأجال قصيرة نسبيا تقل عن سنة وغالبا لتمويل التجارة,

ولقد عرفها المشرع الأردني بأنها الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفقا لأحكام هذا القانون بما في ذلك فرع البنك الأجنبي المرخص له بالعمل بالمملكة.

وتعرف أيضا بأنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد لأجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان القصير الأجل.[2]

هي المنشأة التي تتخذ من التجارة في النقود حرفة لها، بالإضافة إلى أنها المكان الذي تلتقي فيه الأموال بالطلب عليها[3]

وفي التشريع المصري حسب القانون رقم" 57"لسنة 1951م، فإن البنك أو المصرف هو كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب أو بعد الأجل.

---

[1] د احمد محمد غنيم ،**ادارة البنوك التقليدية الماضي والكترونية المستقبل** ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر،، الطبعة الاولى 2007 ص17

[2] حسين بن هاني ، **اقتصاديات النقود والبنوك الاسس والمبادئ**، ،دار المكتبة الكندية للنسر والتوزيع ،عمان،،الطبعة الاولى 2014 ص206

[3] زهير الحردب واخرون،**محاسبة البنوك**، ،دار البداية ناشرون وموزعون ،عمان الطبعة الاولى2012،ص9

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم المصارف (البنوك) التجارية إلى خمسة أنواع وهي كما يلي :[1]

أولا: المصارف الفردية

هي المصارف صغيرة الحجم نسبيا يملكها الأفراد أو الشركات أو الأشخاص، ويقتصر عملها في غالب على منطقة صغيرة، وعادة ماتستمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والأصول القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة، ودون خسائر أو بخسائر قليلة، أي هي تحاول دوما تجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها وضالة إمكانية المالية.

ثانيا: مصارف ذات الفروع

هي البنوك التي تعمل على نطاق الأهلي ويخضع للقوانين العامة للدولة،وليس للقوانين المحافظات والولايات التي تقوم فيها الفروع.

وهي المنشأت التي تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة أنحاء الهامة في البلاد وتتبع اللامركزية في إدارتها، ولا ترجع في شؤونها إلى مركز الرئيس للبنك، إلا في حالات الهامة والتي نص عليها في لائحة البنك.

وتقوم سياسات الإقراض في هذه البنوك على أساس تمييز بين الأجال القروض، وهي تمنح قروض قصيرة الأجل تكون فترتها من ستة أشهر إلى سنة كاملة، شرط أن تستخدم هذه القروض في تمويل رأس المال العام وحدة لضمان السرعة في إسترداد قروضها.

ثالثا: البنوك المجموعات

هي التي تشمل مصارف المجموعة على عدد من المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة، وقد تكون هذه المصارف فردية أو ذات فروع، ويحتفظ كل مصرف برغم من وجود الشركة القابضة، بمجلس إدارته ومديره العام.

رابعا: بنوك السلاسل[2]

هي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيس يتولى رسم السياسات العامة لها، وينسق الأعمال بينها، وتعود الملكية هذه البنوك إلى الشخص الطبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين وليس الشركة القابضة.

[1] رضا صاحب ابو احمد ال علي ، مرجع سابق ، ص22
[2] رضا صاحب ابو احمد ال علي، مرجع سابق ، 25

خامسا: البنوك المحلية

تنشأ لتباشر نشاطها في المنطقة الجغرافية المحددة مثل الولاية، المحافظة، المدينة..... اخ

.البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية والإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله

فالقوانين في بعض الولايات تختلف في نشاط البنك داخل ولاية ذاتها، فمنها يسمح للبنك الواحد أن ينشىء فروع له داخلها، ومنها مايسمح بذلك في المناطق الإدارية القريبة من المركز الرئيسي للبنك، ومنها مايتيح له إنشاء وحدات في أي مكان في الولاية.

المطلب الثالث : ميزانية البنك التجاري .

من المتعارف عليه ام لكل بنك تجاري ميزانية مبني ويقوم عليها ويتبعها فالميزانية في الاصل تأتي على شكل جدول به قسمين هما " الاصول والخصوم " وفيما يلي سنشرح كلا على حدى [1]

أولا الموارد(المطلوبات، الإلتزامات، الخصوم):

وهي تتألف من العناصر التالية:

1-رأس المال المدفوع:

هو مبلغ الذي يدفعه المساهمون، ليتم استخدامه أساسا في إعداد المشروع لممارسة نشاطه، ومن هنا أصبح رأس المال بمثابة المرأة التي تعكس حجم النشاط المتوقع ممارسته، كما يعتبر بمثابة مؤشر لمتانة المركز المالي للبنك، ولقد نص قانون البنوك في الأردن رقم 24"" لسنة1971م، والمعدل بموجب القانون

رقم " 11"لسنة 1992م المادة 5 على مايلي: لايجوز أن يقل رأس المال العامل في المملكة لأي بنك مرخص في أي وقت من الأوقات عن خمسة ملايين دينار للبنوك، و أربعة ملايين دينار للشركات المالية.

2- الإحتياطات:

هي المبالغ التي يخصمها البنك من صافي أرباحه المعدة للتوزيع على المساهمين، وهي تقسم إلى:

أ-إحتياطي القانوني:هو الذي يلتزم البنك بتكوينه بنص القانون.

ب-احتياطي اختياري: هو الذي يقوم البنك طواعية بتكوينه.

[1] حسين بن هاني ،مرجع سابق ص 217

3-المخصصات:

. هي المبالغ التي يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المتحققة في الفترة المالية

بهدف مواجهة ظروف غير مرغوب فيها، ومن أمثلة عليها مخصص الضرائب مخصص مكافأة نهاية الخدمة، مخصص الديون المشكوك فيها، ومن الجدير بالذكر هنا أرصدةهذه المخصصات لا تعتبر بكاملها موارد، لأن بعضها يمثل إلتزامات على البنك. ولكن ماتبقى من هذه الأرصدة بعد مقابلة الإلتزامات الفعلية في الأغراض المخصصة من أجلها هو الذي يعتبر من موارد البنك.

4-الأرباح المحتجزة (الأرباح الغير موزعة):

هي المبالغ التي يعهد البنك إلى عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، ومبالغ أرصدتها تعتبر مؤقتة بطبيعتها.

5-الودائع:[1]

هي قوام الحياة البنوك التجارية، والمصدر الرئيسي للأموال البنوك التجارية، ويعتبر حجم الودائع من المؤشرات المستخدمة لقياس حجم البنك ومركزه والودائع وكما سبقت الإشارة إليها في وظائف البنوك التجارية، تأخذ عدة صور: ودائع تحت الطلب و ودائع لأجل، و ودائع التوفير و الودائع لتوفير، والودائع بإشعار.

6-ودائع البنوك الأخرى:

هي عبارة عن إلتزامات البنك إتجاه البنوك الأخرى سواء كانت بنوك محلية أو أجنبية، وهذه الإلتزامات قد تكون في صورة حسابات جارية أو حسابات لأجل، وعلى رغم من أنها تمثل الموارد المالية التي يحتاجها.

7-التأمينات النقدية المختلفة:

تعتبر مصدرا من المصادر التي يحصل منها البنك التجاري على الموارد المالية التي يحتاجها، ومن أمثلتها: تأمينات خطابات الضمان التي يصدرها البنك.

[1] محمد السيد سرايا ،**المحاسبة في المنسأت المالية البنوك التجارية وسركات التأمين**،، دار المطبوعات الجامعية امام كلية الحقوق،الاسكندرية ، طبعة 2008ص 22

8-القروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى:

كثير ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير وتعاني من عجز في سيولتها الإقراضية بين الموافقة على إقراض البنوك التجارية، أو الأحجام عن ذلك وذلك تبعا لتفاوت أهداف السياسة الإئتمانية والنقدية التي يمارسها والتي يريد تحقيقها.

ثانيا الإستخدامات(الموجودات الأصول):[1]

إن الإستخدامات المتاحة أمام البنك التجاري تواجه دائما بوجود علاقة عكسية بين ربحيته وسيولتها(إمكانية تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة و بدون خسارة)، الأمر الذي يمكن معه تصنيف هذه الإستخدامات وفق تعليب أحد العاملين(السيولة والربحية) على الآخر إلى المجموعات التالية:

1/الموجودات السائلة:

أ-الموجودات الجاهزة(الموجودات التامة السيولة) ويندرج تحتها:

- -الأوراق النقدية والمسكوكات .
- -رصيد البنك التجاري في البنك المركزي، وهو الذي يمثل الإحتياطي القانوني لودائع البنك التجاري .

وهذه المجموعة من الموجودات لا تدر عائدا على الإطلاق، سواء ماكان منها في خزينة البنك المركزي، حيث أن البنك المركزي لا يدفع فوائد على إحتياطي قانوني الودائع.

ب-الموجودات القابلة للسيولة:

وهي تندرج في مايلي:

- الأرصدة الدائنة للبنك لدى البنوك الأخرى المحلية .
- -الأرصدة النقدية للبنك بالعملات الأجنبية لدى البنوم في الخارج .
- -القروض القابلة للإستدعاء، مثل القروض التي يمنحها البنك التجاري لأحد بيوت الخصم، ويلتزم ذلك البيت بردها للبنك بمجرد طلبهافيما لا يزيد عن يومين على الأكثر من طلبها.

[1] حسين بن هاني ، مرجع سابق ، ص 219

ج-الأوراق المالية:

وتشمل مايلي:

- -السندات الحكومية الصادرة عن الحكومة وبكفالتها، والتي يستحق دفع قيمتها في مدة أقصاها سنة واحدة .
- -السندات المالية الأجنبية القابلة للتداول في الأسواق المالية العالمية و المحررة بعملة قابلة للتحويل، ويستحق دفع قيمتها في مدة أقصاها سنة واحدة .

د-الأوراق التجارية المخصومة: مثل السحوبات.

. هـ-السلف والقروض الممنوحة والإعتمادات المستندية المتعلقة بالعمليات الإستراد والتصدير.

2/الموجودات المتداولة:

هي التي يكون الهدف من إقتنائها تحقيق الربح أولا، أما إعتبارات السيولة فإنها تحتل المقام الثاني فيها ومن أمثلة عنها: الأسهم والسندات القابلة للتداول.

3/الموجودات الأخرى:[1]

تشمل كل من مايلي:

- -تأمينات لدى الغير .
- -فوائد وعملات مدفوعة مقدما .
- -فوائد وعمولات دائنة مستحقة .
- -مصاريف مدفوعة مقدما .

.وهذه المجموعات لا تدر أي عائد مطلقا

[1] حسين بن هاني نفس المرجع

4/الموجودات الثابتة: وهي تشمل

- -ألات مكتبية، ومحاسبية بعد الإستهلاك .
- -سيارات بعد الإستهلاك .
- -مباني بعد الإستهلاك .

كما يمكن تلخيص هذه الموارد والاستخدامات في الشكل التالي :

الشكل رقم(2-1) : مبزانية البنك التجاري .

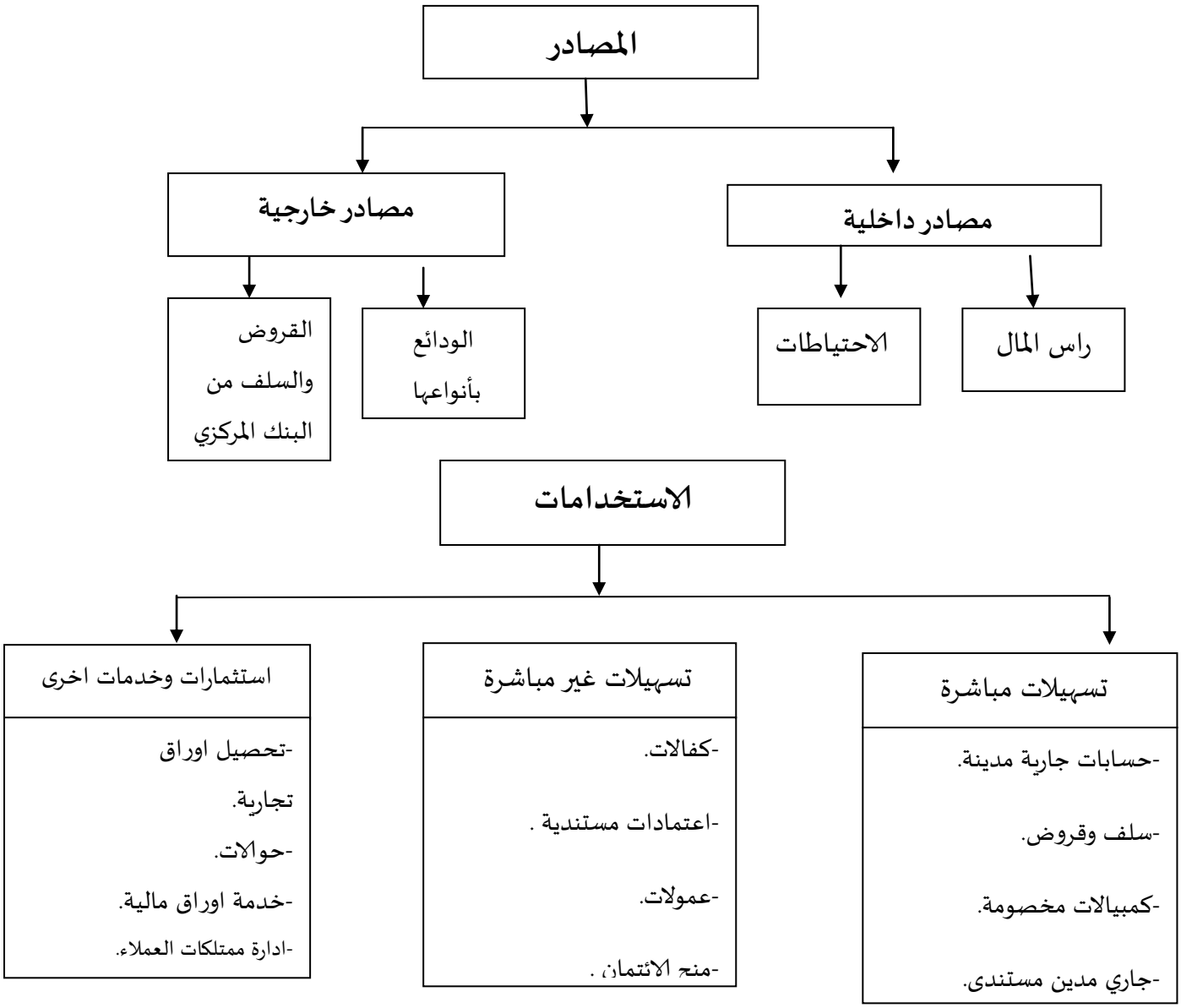

المصدر: فائق شقير ،واخرون ،**محاسبة البنوك** ، ،دار المسيرة لنسر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية 2002ص 21

المبحث الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية

إن تنظيم وضبط وظائف وأعمال البنوك وخاصة التجارية ،من شأنه يجعل البنك يسير على نهج مسير.

يدفعه لتحقيق اهدافه والمضي قدم لتطوير الجهاز المصرفي الجزائري .

المطلب الاول : اهداف البنوك التجارية .[1]

1/ الربحية :

يحاول البنك تعظيم أرباحه من خلال تعظيم ايراداته أو تدنئة تكاليفه حيث تأخذ الايرادات شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير أو العوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أنواعها أو

العمولات التي يحصل مقابل الخدمات البنكية أما التكاليف فيتحمل البنك نوعين هما التكاليف التشغيلية أي أجور العمل واستغلال المصاريف والتكاليف التجارية المالية أرباح بيع وشراء العملات الفوائد العملات الدافئة.

2/ السيولة :

نقصد بها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات السحب الموظفين ومقابلة الطلبات الائتمان، لذلك نجد ان البنوك تقوم بتوظيف أموالها في تشكيلة متكاملة من الأصول المناسبة التي تجعل من قدرة البنك على تشغيل جزء منها بسرعة لمواجهة حركات السحب أمرا ميسور.

3/الأمان :

لاتستطيع البنوك التجارية استعاب خسائر تزيد عن قيمة رأسمالها، فأي خسائر من هذا النوع، معناه إلتهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس البنك التجاري، ولهذا تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات درجة العالية من المخاطرة.

4/نمو الموارد:[2]

تعتمد البنوك التجارية في تحقيق أهدافها عادة على رأسمالها وعلى ودائع التي تستقطبها، لأن حجم البنك يقاس عادة بحجم الودائع التي تستطيع جذبها واستقطابها.

لايكتفي البنك التجاري عادة بزيادة حجم الودائع التي يتمكن من استقطابها، بل تسعى لأن تكون حصته من السوق المصرفي كبيرة، لأنه كلما كان للبنك التجاري حصة كبيرة في السوق، أعطى له ذلك سمعة وتميزا تنافسيا.

[1] منير ابراهيم الهندي،ادارة البنوك التجارية ،المكتب العربي الحديث،الطبعة الثانية 2006،ص 12/11/10
[2] حسين بن هاني ،مرجع سابق،ص209/208

6/الإنتشار الجغرافي:

ترى بعض القيادات العليا في كثير من البنوك التجارية أنه لابد من الإنتشار الجغرافي في كل منطقة تجمع شركات أو منطقة مدخرات مهما كانت الربحية، ومهما كانت االحصة في السوق المصرفي، لأن تلك القيادات تفسر أن التواجد في كل مدينة وكل قرية مسألة ضرورية، ولهذا فإنها تضع أهداف الإنتشار الجغرافي نصب عينها، حتى لو كانت بعض الفروع تحقق خسائر.

7/كفاءة وفعالية الجهاز الإداري:

ترى بعض البنوك أن الربحية والسيولة والأمان والحصة في السوق المصرفي، أمور غيركافية، ولذلك تضع أهداف مرتبطة بكفاءة المديرين والموظفين وبالتطوير للمستقبل، وتهتم بدرجة إلتزام الموظفين وإنسجامهم .

8/الابتكار:

إن القيادات الإدارية الكفؤة في البنوك التجارية، لابد وأن تضع أهداف الابتكار، وأهداف الإستعداد للمستقبل، بالإضافة إلى أهداف تشغيل اليومية، حتى تتمكن من منافسة البنوك الأخرى في السوق المصرفي.

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية

هناك عدة خصائص تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى وهي كالأتي :[1]

- ✓ إن السمة الأساسية المميزة للمصرف التجاري تكمن في قدرته على تكوين الائتمان وأحداثه، وإضافة نقود جديدة إلى النقد المتداول، وهي النقود التي تعرف بالنقود الكتابية أو نقود الودائع، ويتم ذلك عن طريق قيام المصرف التجاري بالإقراض بمبالغ تفوق حجم النقد المودع لديه.
- ✓ إن المصارف التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسطية تقوم بتجميع المدخرات الزبائن في صورة ودائع، أيا كان نوع الوديعة فإن المودع (صاحب الوديعة) يعتبر دائنا والمصرف مدينا، ومع ذلك فإن المصارف التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسطية التي تسمح لدائنها أن يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية (تحت طلب) التي يكون محلا للسحب بواسطة الصكوك.
- ✓ تتميز المصارف التجارية بخاصة التوليد ودائع جارية (تحت طلب) جديدة، من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقود لم تكن موجودة أصلا، و للمصارف التجارية دورا مهما في تأثير المباشر في عرض النقود.
- ✓ تشكل الودائع التجارية لدى البنوك التجارية مصدرا رئيسيا من مصادر أموالها، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري دون إشعار مسبق، بينما في المؤسسات المالية الأخرى جزء الأكبر من مصادر.
- ✓ أموالها يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب، ويترتب على ذلك أن تصبح المصارف التجارية أكثر عرضة للمخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى، مما يفرض عليها التحفظ في أدائها. والحرص من غيرها على التوفيق بين متطلبات السيولة لموجوداتها (أي قدرتها على الإيفاء فورا بمختلف إلتزاماتها والربحية أي تعظيم أيرادتها الصافية.

[1] حسين جميل البدري ، ، مرجع سابق ص 28

المطلب الثالث : وظائف البنوك التجارية .

لقد تعددت وظائف البنوك التجارية في عصرنا الخالي وتنوعت ،فلم تعد كما كانت في السابق "تقرض وتقترض " فقد أصبحت متخصصة في جملة من العمليات تعرف بالخدمات المصرفية وعليه فلقد حظيت بأهمية بالغة نظيرا لقيامها بجملة من الوظائف التي مذكر منها :[1]

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية، أو ودائع لأجل، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل وبضمنات معينة للحصول على عائد مناسب من هذه العملية .
- شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل كوبوناتها لحساب العملاء، وإصدار خطابات الضمان للعملاء، وكذلك فتح الإعتمادات المستندية، لتسهيل عملية الإستراد والتصدير .
- تحصيل الأوراق المالية نيابة عن العملاء المسحوبة على العملاء داخل البنك أو خارجه، أو على البنوك المحلية أو الخارجية، وكذلك خصم الأوراق التجارية المقدمة من العملاء الذين يتمتعون بمقدرة إئتمانية جيدة .
- المساهمة في إنشاء المشاريع الإقتصادية، أو دعمها ماليا، كذلك تنمية المدخرات والإستثمارات المالية لخدمة الإقتصاد الوطني .
- خلق واستخدام وسيلة أووسائل حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات المصرفية وبواصل التحميل، وغيرها من وسائل التعامل النقدي الحديث .
- تسجيل المعاملات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم، والاحتفاظ بالسجلات صحيحة عن تلك الخدمات، سواء كان هؤلاء العملاء أشخاص أو وحدات إقتصادية تابعة للقطاع العام أو الخاص، بما يتيح للبنك أو الأطراف الأخرى إمكانية فحص و مراجعة حساباتهم عند الضرورة.

بالإضافة إلى كل هذه وظائف هناك وظائف أخرى تتمثل في مايلي[2]

- إدارة الاعمال و ممتلكات العملاء و تقديم الاستشارات الإقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Département

[1] زهير الحردب واخروم،مرجع سابق ص 20

[2] محمد صلاح الحناوي ،عبد الفتاح عبد السلام ،المؤسسات الماليةالبورصة والبنوك التجارية ،دار الجامعية مصر ،ص218

-تمويل الاسكان الشخصي من خلال الاقتراض العقاري ومما يجدر ذكره ان لكل بنك تجاري سقف من محدد للإقراض في هذا المجال لا يجب أن يتجاوزه.

-المساهمة في الخطط التنمية الاقتصادية .وهنا يتجاوز البنك الاقراض لأجال قصيرة ليصبح الاقراض لأجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا .

-و يضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف في التجمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي (الاقتصاد الموجه) .وظائف اخرى اهمها :

وظيفة التوزيع :

في هده التجمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الاموال اللازمة للانتاج والمتولدة

من مصادر خارجة عن المؤسسة نفسها عن طريق المصرف ،و يتم ذلك عادة بالطرق الإئتمانية و لا توجد

مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط .

وظيفة الاشراف الرقابة :

تتولى البنوك هده العملية لتوجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هده الاموال لتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له أغراض ،و لتأكد من مدى استخدامها من أهداف محددة مسبقا .[1]

[1] خالد أمين عبد الله،العمليات المصرفية،دار وائل للنسر 1998 ،ص 27

المبحث الثالث : الكتلة النقدية في البنوك .

إن ظهور مختلف وسائل النقد ومختلف العملات وتطورها عبر العصور ،تسبب هذا بظهور مصطلح ما يسمى بالكتلة النقدية . التي أصبحت تشكل دورا مهما في التعاملات النقدية والمصرفية .وتعد من أهم مؤشرات تطور الاقتصاد في العالم خلال وقتنا الحالي .

المطلب الاول : ماهية الكتلة النقدية .

تعتبر الكتلة النقدية أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي في بلد ما ومؤشرا أساسيا في تحديد سيولة الاقتصاد، فالكتلة النقدية تتكون من الأصول النقدية للقطاع المصرفي و غير المصرفي القابلة للسيولة والأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة أشباه النقود، وقد أخذ مفهوم عرض النقد حيزا واسعا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه.

تعريف الكتلة النقدية :[1]

فهي مجموع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وقد عرف هذا المفهوم عدة

تعديلات بسبب الاختلاف في النظم الاقتصادية والتغيرات في الوسائل النقدية والمالية .

و يمكن تعريفها بأنها مجموع الأوراق النقدية المصدرة والنقود المعدنية الموجودة خارج الخزينة

والمصارف، وكذا الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف المتخصصة وبإضافة الودائع لأجل والودائع بالنقد الأجنبي، أو بالمعنى الدقيق هي مجموعة من وسائل الدفع (أو التنظيم) التي يتم عقدها بواسطة وكلاء غير ماليين في بلد معين. وهذه النقود تأخذ شكلين هما النقود الورقية والائتمانية.

تعرف بأنها: كمية النقد المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونعني بالنقود المتداولة كافة أشكال النقود التي بحوزة الافراد والمنشآت الاقتصادية والتي تختلف أشكالها وفقا لدرجة
التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصر فية للمجتمعات .[2]

تمثل الكتلة النقدية ،عرض النقود جميع العملات المحتفظ بها ؛لدى الافراد والمؤسسات والادارات في بلد معين أو منطقة معينة .حيث انه من الضروري قياس كمية العملة في التداول ومعرفة تطورها لتقييم تأثيرها

[1] بلعزوز بن علي ،**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية،طبعة 2008،ص 49

2 وسام مويسي،أمال بوسمينة،**تحليل تطور الكتلة النقدية في ظل تقلبات اسعار البترول 2017/2000**،مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي،المجلد7 العدد 2،جوان 2020،ص659

على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد مثل (الاستهلاك؛الادخار؛الاستثمار) لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

المطلب الثاني : مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها

أولا :مكونات الكتلة النقدية .[1]

وتتمثل في الجزائر بالمجاميع التالية :

- ✓ **المجمع M1**: ويضم الموجودات التمويلية الجاهزة مباشرة للإنفاق ،وتعد القياس الأضيق والأكثر سيولة في مجموع العرض النقدي ، إن هذا الجزء من العرض النقود يعتمد على مقدار الاحتباطي الالزامي الذي تحتفظ به البنوك القائمة ومتطلب الاحتياط على ودائع الحساب الجاري ومقدار العملة التي يتم الاحتفاظ بها خارج النظام المصرفي .
- ✓ **المجمع M2**: ويشير هذا المجمع إلى مفهوم واسع لسيولة المحلية ،ويتكون من الودائع تحت الطلب والعملة بالتداول بين أيدي الجمهور مضاف إليها الودائع لأجل في البنوك التجارية أي المجمع (M1)مضاف إليها شبه النقود المتمثلة في ودائع لأجل بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية .
- ✓ **المجمع M3**: بالإضافة إلى الودائع لأجل الموجوذة لدى المؤسسات المالية المصرفية هناك نوع اخر من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية ،أو سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية والتي تسبه سندات الصندوق والتي تصدرها البنوك التجارية .
- ✓ **المجمع M4**: يتضمن بالإضافة إلى M3 اوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات ،سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة لدى الأعوان غير الماليين .

ثانيا : مقابلات الكتلة النقدية .

- ✓ **الذهب والعملات الاجنبية :** تتحصل الدولة من خلال نشاطها المالي والتجاري الدولي على ذهب وعملات أجنبية مختلفة ،لكنها غير قابلة للتداول في الداخل ،فيقوم البنك المركزي بحجزها ويصدر مقابلها عملة وطنية ،ويمثل الذهب والعملات الأجنبية الرصيد الصافي لميزان المدفوعات .
- ✓ **القروض المقدمة للخزينة :** في هذه الحالة تقوم الخزينة بإصدار أوراق دين حكومية وطرحها في السوق النقدية للاكتتاب ،وهنا يمكن للبنوك التجارية والبنك المركزي أو الأفراد التحصل عليها .

[1] وسام مويسي ، مرجع سابق ،ص 660

فالبنك المركزي يصدر مقابلها نقد قانوني ؛أما البنوك التجارية والأفراد سيعيدان خصمها لدى البنك المركزي ويحصلان مقابل ذلك على نقد قانوني .

- ✓ **القروض المقدمة للاقتصاد :** لضمان سير النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية انطلاقا من المبالغ المودعة لديها وتوظيفها ، وتعتبر هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الاصدار النقدي .

المطلب الثالث : تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها .

أولا :تحليل تطور الكتلة النقدبة .

سيتم في الجدول الموالي استعراض تطور الكتلة النقدية في الجزائر ومحاولة تحليلها خلال الفترة الممتدة من 2015/2000.

الجدول رقم (2-1):تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015/2000

السنوات	تداول البنوك	ودائع تحت الطلب	اشباه النقود	الكتلة النقدية M1	الكتلة النقديةM2
2000	484,5	563,7	974,3	1048,2	2022,5
2001	577,2	661,3	1235	1238,5	2473,5
2002	664,7	751,6	1485,2	1416,3	2901,5
2003	781,3	849,7	1723 ,9	1643,5	3354,9
2004	874,3	1133,0	1478,7	2165,7	3644,3
2005	921,0	1240,5	1632,9	2437,8	4070,4
2006	1081,4	1760,6	1649,8	3177,8	4933,7
2007	1284,5	2570,4	1761,0	4233,6	5994,6
2008	1540,0	2965,1	1991,0	4964,9	6955,9
2009	1829,3	2541,9	2228,9	4944,2	7173,1
2010	2098,6	2922,3	2524,3	5756,4	8280,7
2011	2571,5	3536,2	2787,5	7141,7	9929,2
2012	2952,3	3380,2	3333,6	7681,5	11015,1
2013	3204,0	3564,5	3691,7	8249,8	11941,5
2014	3658,9	4460,9	4088,7	9603	13663,9
2015	4183,8	5153,1	4443,1	9261,2	13704,5

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء ONS

تقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-algeria)

الشكل رقم (2-2): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015/2000

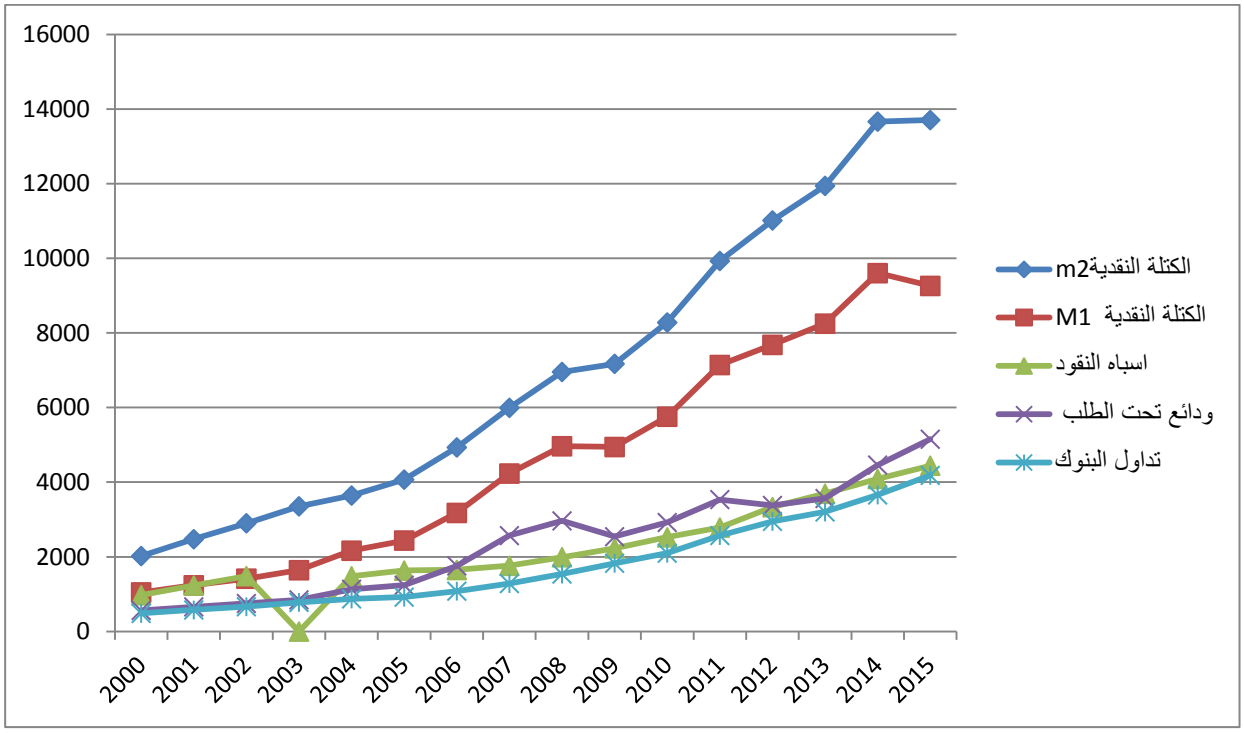

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (2-1) باستخدام EXCEL

من خلال معطيات الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (5) ، يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية M1 حيث انتقلت من 1048,2مليار دينار سنة 2000 إلى 92612 سنة 2015 ،وصلت نسبة نمو هذه الكتلة النقدية نسبة 82 % وهذا ما يوضح عودة الثقة في العملة المحلية وزيادة معدل الادخار.

وعرفت الكتلة النقدية M2 اتجاها تصاعديا مع بداية 2001 سهدت نسبة نمو مرتفعة قدرة ب 22% وهذا تزامنا مع بداية تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2001/2004 .

فانتهجت بذلك سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية . لتحقق بعد ذلك خلال الفترة منذ 2003الى 2005 معدلات نمو منخفضة على الرغم من الزيادة البارزة في الودائع تحت الطلب لدى البنك بنسبة 14%

إلا أنها لم تستطيع ان نعوض النقص الحاصل في أشباه النقود الذي شهد تراجعا خصوصا سنة

2004

أما خلال الفترة 2006 إلى غاية 2009 فقد عرفت معدلات متذبذبة حيث كان أقصاها سنة 2007 بنسبة

24% وأدناها سنة 2009 بنسبة 3% والسبب في ذلك يرجع إلى احتياطات الصرف المتأتية من قطاع المحروقات .

أما بنسبة لشبة النقود والذي يعتبر المركب الثاني في التركيب النقدي فهي عبارة عن اموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابله فائدة وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل في البنوك[1]

حيث كانت مرتفعة منذ 2000 لتصل سنة 2003 الى 1723 وذلك نظرا للجوء الافراد الى ايداع اموالهم لدى بنك خليفة الذي كان من أنشط البنوك انذاك وعرف اسعار فائدة تصل إلى 17% وكانت النتيجة بعد حل بنك خليفة تراجع في أشباه النقود ليصل سنة 2004 إلى 1478 ذلك راجع بسبب السحوبات المتتالية على الودائع نتيجة الذعر الذي أصاب الافراد في تلك الحادثة .

إلا أن تدخل الدولة أعاد الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو الودائع لأن وصلت إلى 4443 سنة 2015

بالتزامن مع ارتفاع نفقات برنامج الاستثمارات العمومية سنة 2010

[1] عدوان علي ،بن سماعين حياة ،دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر سنة 1990/2020 ،دفاتر البحوث العلمية ،المجلد10،العدد1،سنة 2022،ص 27

ثانيا : تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية .

يرتبط التغبير الذي يحصل في الكتلة النقدية بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية

والتي تتغير حسب كل اقتصاد ودرجة تقدمه وعادة ما يكون تغير الكتلة النقدية على أساس متطلبات الاقتصاد من النقود لأجل التداول وحركية الانتاج .

لذلك فالتغيرات التي تطرأ على ميتوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى صافي الاصول الخارجية (ذهب وعملة اجنبية) والقروض المقدمة للاقتصاد وقروض للحكومة .

والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2-2): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2015/2000

السنوات	قروض للاقتصاد	صافي الاصول الخارجية	قروض للحكومة
2000	1779,8	775,9	677,5
2001	1078,4	1310,8	569,7
2002	1266,8	1755,7	578,6
2003	1380,2	2342,6	423,4
2004	1535	3119,2	-20,6
2005	1779,8	4179,7	-933,2
2006	1905,4	5515,05	-1304,1
2007	2205,2	7415,5	-2193,1
2008	2615,5	10246,9	-3627,3
2009	3086,5	10885,7	-3488,9
2010	3268,1	11996,5	-3392,9
2011	3726 ,51	13922,41	-3406,6
2012	4287,6	14940,0	-3216,4
2013	5154,25	15225,16	-3235,4
2014	5314,0	15734,5	-1992,4
2015	7277,2	15375,4	567,5

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء ONS

تقارير السنوية لبنك الجزائر (bank-of-algeria)

الشكل رقم (2-3): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2015/2000

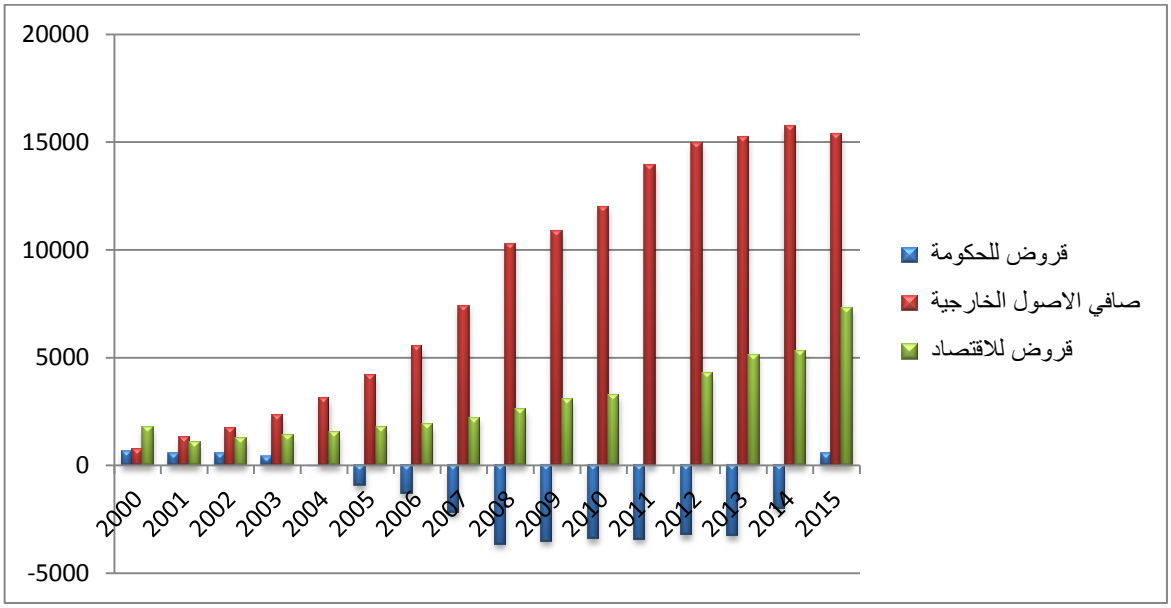

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (2-2) باستخدام EXCEL

1. صافي الاصول الخارجية :

تتمثل هذه الأصول في مجموعة وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من ذهب وعملات أجنبية ومصدرها هو صادرات السلع والخدمات والمداخيل الصافية وتحويلات الاشخاص إلى الداخل. وتطورها في الاقتصاد الوطني مرتبط بصادرات البترول والغاز لذلك كلما ارتفعت أسعار البترول كلما ارتفعت معاها الاصول الخارجية والعكس صحيح بما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على ايراداتها البترولية التي تشكل 98% من مجموع هذه الأصول .

حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن قيمة صافي الاصول الخارجية ارتفعت من 776 مليار سنة 2000 إلى ان تصل سنة 2005 إلى مبلغ 4179 مليار ثم واصلت الارتفاع سنة 2010 إلى 11997 مليار وذلك يعود لارتفاع أسعار البترول وأصبحت تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية ليصل لأعلى قيمة سنة 2015 إلى 15375 مليار

2. قروض للاقتصاد .

هي القروض المقدمة من طرف البنوك الى الاعوان الاقتصاديون غير الماليين لمواجهة احتياجاتهم وهي نوعان:القروض المقدمة من طرف البنك الجزائر للبنوك التجارية لتلبية احتياجاتها من السيولة النقدية.

القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر للاعوان الاقتصاديون باستعمال الشيكات.

عرفت القروض الموجهة للاقتصاد تطور مستمر وهذا كما مبين في الشكل (06) :

حيث كانت سنة 2000 تبلغ قيمة **1799** وذلك راجع لزيادة النشاط الاستثماري ، كما ساعدت السيولة في البنوك سنة 2002 لانتقال القروض من 1266 مليار إلى 3086 مليار سنة 2009 ولتعرف بعد ذلك معدلات نمو مستقرة ، لتواصل الارتفاع حتى تبلغ سنة 2015 قيمة 7277 مليار دينار جزائري .

3. قروض للحكومة .

وهي تسبيقات يمنحها بنك الجزائر للخزينة العمومية والاكتتاب في السندات لدى الخزينة والتي منها الحسابات البريدية .

ومع تحسن الاوضاع الاقتصادية والسياسة في مطلع سنة 2000 حتى سنة 2010 وخاصة بعد ارتفاع اسعار البترول حيث أصبحت الخزينة العمومية لا تلجأ الى اعادة التمويل لدى بنك الجزائر حيث انخفضت القروض من 423 مليار سنة 2003 إلى سالب 3392 سنة 2010 وهذا الانخفاض الشديد يعكس لنا تطور الوضعية النقدية وبذلك تخلت الخزينة عن لجوئها للاقتراض

خلاصة الفصل :

وفي الختام نقول وبالرغم من ان البنوك التجارية تحتل المرتبة الثانية بعد البنك المركزي إلا أنها أكثر البنوك أهمية، كونها تقدم خدماتها المصرفية للجمهور دون تمييز، كما تتيح للمدخرين من خلال ماتقدمه هذه البنوك من قروض، وأنها أكثر كفاءة لخدمة كل من المقرضين (المدخرين) والمقترضين.

بالإضافة إلى أن المصارف التجارية تصدر النقود لكن على شكل بعكس البنك المركزي الذي يصدر النقود القانونية، ولذلك هذه البنوك التجارية تتخذ سمة أخرى وهي "المؤسسة المالية النقدية".

ومن خلال دراسة الكتلة النقدية لبنك الجزائر توصلنا الى ان الكتلة النقدية هي من تؤثر على المتغيرات الاقتصادية كالاستهلاك والادخار وتمويل الاستثمارات .

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لمحددات تمويل الاستثمار في البنوك التجارية .

تمهيد:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة محددات تمويل الإستثمار في البنوك التجارية، من خلال ماتطرقنا إليه في الفصلين السابقين وفهم العوامل المؤثرة . سنحاول في هذا الفصل مراجعة إحدى البنوك التجارية "البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم"، حيث أن البنك الوطني الجزائري يعد من أهم المؤسسات المالية في الجزائر نظرا لتغطيته الكثير من العمليات، لهذا سنأخذ بعين الإعتبار المعلومات والمعطيات التي تهم دراستنا . سنهتم بالدراسة القياسية لمحددات تمويل الاستثمار في هذا البنك ،وبناء النموذج القياسي للظاهرة والاعتماد على خطوات المنهج القياسي الذي يهتم بالتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر والمتغيرات الاقتصادية ويعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج . قمنا بتقسيم الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول : بطاقة تعريفية للبنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم .

المبحث الثاني : تحليل محددات تمويل الاستثمار في البنوك التجارية .

المبحث الثالث : الدراسة الاحصائية والاقتصادية والقياسية لنموذج .

المبحث الأول : البطاقة التعريفية للبنك الوطني الجزائري .

المطلب الاول : نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري .

اولا : نشأة البنك الوطني الجزائري .

تأسس هذا البنك بموجب القانون 178/66 الصادر في 13 جوان 1966 ، ويعتبر اول البنوك التجارية التي تم انشائها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري ، وأدى تأسيسه لتعويض البنوك الاجنبية التالية :[1]

- القرض العقاري للجزائر وتونس ، الذي يحتوي على 133 وكالة ، الذي ادمج في 01 جويلية 1966.
- القرض الصناعي والتجاري ، الذي يحتوي على 03 وكالات ، الذي ادمج في 01 جويلية 1967.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا ، الذي يحتوي على 06 وكالات ، والذي أدمج في الفاتح جانفي 1968 .
- بنك باريس وهولندا ، الذي يضم وكالة واحدة، ادمج في ماي 1968 .
- مكتب معسكر للخصم ،الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي ادمج في جوان 1968 .

وباعتباره بنك تجاري ، يقوم بجمع الودائع ومنح القروض القصيرة الاجل ، وتبعا لمبدا التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد

والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص ,

ثانيا : تعريف البنك الوطني الجزائري . [2]

البنك الوطني الجزائري عبارة عن شركة أسهم ، تم انشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي في البلاد ، وبالضبط في 13 جوان 1966 بالجزائر العاصمة ,

ولقد أسس ليعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل ، كما وجد ليكون أداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير ، والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض والمتوسطة الأجل ، إذ يقوم إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية بتمويل القطاع الإقتصادي الطويلة العمومي صناعيا كان ام زراعيا .

يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني ، إذ يحتوي على مايقارب 200 وكالة بإختلاف فئاتها (وكالة رئيسية ، وكالة من الصنف" أ "، وكالة من الصنف "ب" ، وكالة من الصنف" ج" حيث يتم تصنيف الفئة على أساس: رقم الأعمال، حجم الوكالة ، عدد العمال، حجم العمليات....)

[1] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2001، ص 188
[2] ملفات خاصة بالبنك الوطني الجزائري

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري .

الشكل (3-1) : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم .

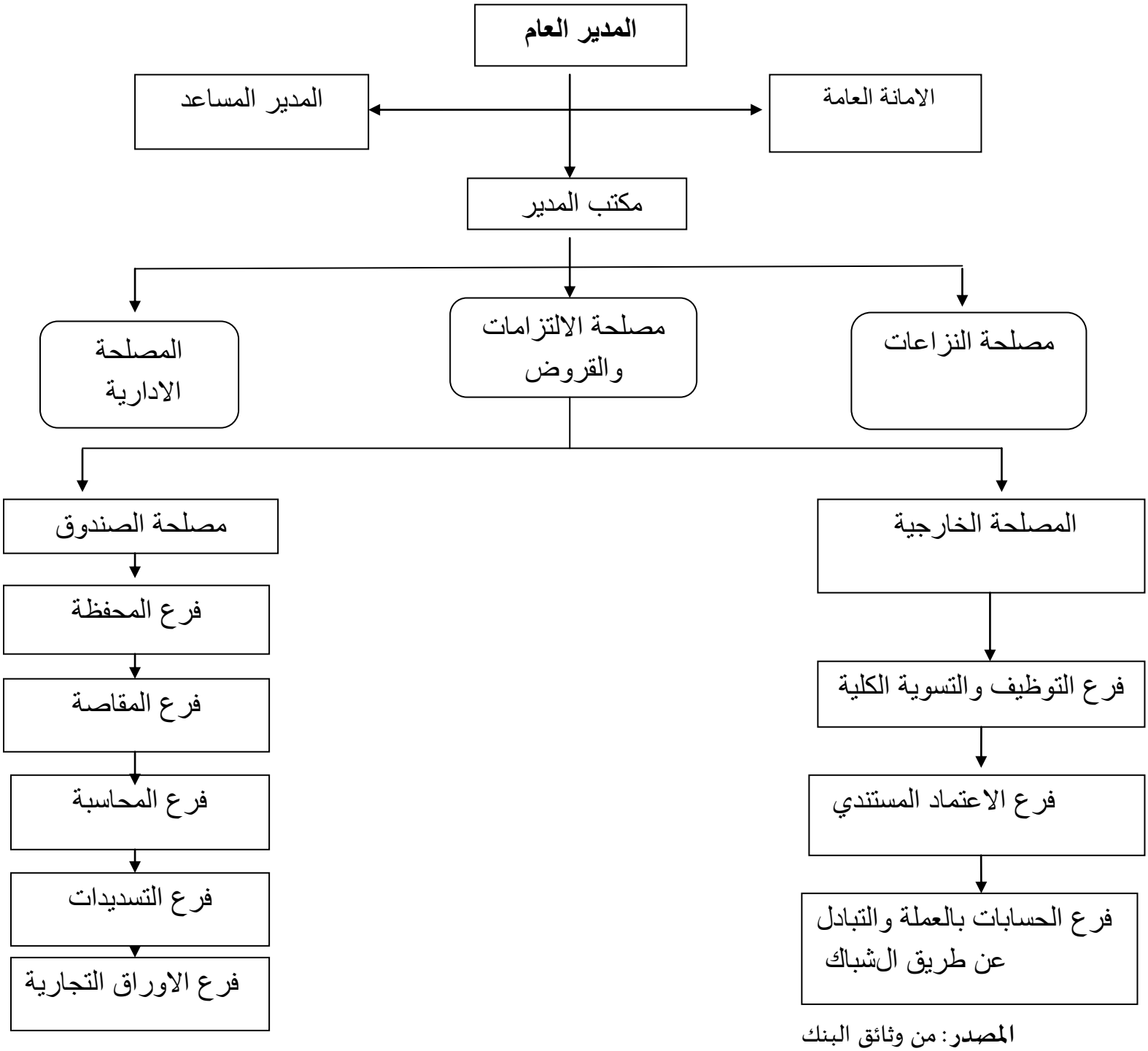

المصدر: من وثائق البنك

المطلب الثالث: شرح الهيكل التنظيمي للبنك .[1]

يسعى البنك الوطني الجزائري دائما الى زيادة رأس ماله وتحقيق ارباح وموارد أكبر ،جلب الزبائن والحفاظ عليهم سواءا كانوا مودعين أو طالبين للقروض ،لذلك وضع البنك مخطط يضمن عدد من المصالح لتسهيل على المتعاملين في تلبية حاجياتهم وضمان نوعية جيدة من الخدمة ،كما رأينا هذا في المخطط السابق لوكالة مستغانم .

1) **المصلحة الادارية :**

تتمثل هذه المصلحة في الطاقم الاداري المشرف على تنظيم وتسير اعمال الوكالة ،والتنسيق بين مختلف مصالح البنك ،نجد في هذه المصلحة كل من المدير العام ومساعده والامانة العامة.

أ)المدير العام :

هو الموظف الاعلى درجة في الوكالة ،حيث أنه يشرف على جميع المصالح ومن مهامه:

-استقبال طلبات القروض ودراستها دراسة معمقة وإعطاء الموافقة النهائية عليها.

-الموافقة على فتح حسابات بنكبة جديدة للمودعين.

-اتخاذ جميع القرارات التنظيمية والقانونية والسهر على تطبيقها .

-ضبط التسيير والمحافظة على ممتلكات البنك .

-اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة لخدمة الوكالة.

ب) المدير المساعد:

يعتبر ايضا مكلف بالشؤون الادارية للوكالة ، حيث ينوب عن المدير في حالة غيابه وله الحق في ممارسة الرقابة على المصالح والأقسام ,

ج) الأمانة العامة :

تعتبر أهم قسم يستند عليه المدير حيث تسهل العمل عليه من خلال قيامها بالمهام التالية :

- تنظيم المواعيد للزبائن لمقابلة المدير.
- ارسال واستقبال المراسلات وتحويل المخالفات .
- تسلبم البريد والطرود المرسلة من والى الوكالة.
- تسجيل وتكوين المعلومات اللازمة عن هذه الطرود في سجلات خاصة .

2) **مصلحة القروض والالتزامات:**

أ-مصلحة القروض:

تعتبر هذه المصلحة القلب النابض للوكالة ومن اهم مصالحها نظرا لدور الذي تقوم به من خلال منح القروض، باعتبار القروض هي الاستثمار الرئيسي للبنك ، حيث تمثل عائدات المتولدة عن فوائد القروض والجانب الاكبر من الاصول المصرفية .

ب-فرع الالتزامات :

[1] بناءا على المعطيات المقدمة لما من البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم

يتكلف هذا الفرع بمتابعة الملفات بعد منح القروض ،وهذه العملية مهموم كون البنك يتابع بصفة مستمرة ومنتظمة القروض الممنوحة لانجاز المشاريع وضمان التسديد في الاجال المحددة وتسجيل الفوائد .

3)مصلحة الصندوق :

تعتبر من اهم مصالح البنك كونها على علاقة مباشرة مع الزبائن تلبي حاجياتهم من سحب ،ايداع ،تحويلات حيث نجد فيها عدد من الشبابيك التي تقدم هذه الخدمات .

4)المصلحة الخارجية :

هذه المصلحة يتطلب منها اكبر قدر من التدقيق والتركيز ،فهي مكلفة بكل العمليات المتعلقة بالعملات الاجنبية من تحويلات وصرف وتجارة خارجية ،من أهم تعاملاتها :

أ-التعاملات بالعملة الصعبة:

فيتم على مستواها تبديل و شراء العملة الصعبة التي تتم وفق لسعر الشراء الوارد في الجدول الاسبوعي من شخص مثبت الهوية .

ب-التعاملات الخارجية :

فهو يتحكم بكل ما يتصل بالخارج من تعاملات ذات طابع تجاري , حيث أن كل زبون له سجل تجاري له الحق في الاستيراد والتصدير بشرط ان يكون ل حساب لدى الوكالة . حيث يفتح له ملف خاص لتسديد مبلغ البضائع بالدينار , و يقوم البنك بتسديدها عنه بالعملة الصعبة و يتم ذلك ب :

1-التسليم السندي :

حيث يتفاهم المتعامل مع الشخص الاجنبي ليرسل له الوثائق عن طريق بنكه الذي ينشط عدد تسليمه

الوثائق للبنك الوطني و عدم تسليمها له إلا بعد تسديد ثمنها وقد يسدد البنك و تبقى المسألة داخلية.

2-القرض السندي :

حيث يقوم بنك المستورد بإعلام بنك المصدر وذلك بإرسال إعتماد بأمر من المستورد ويدفع القرض مقابل تسليم الوثائق

المبحث الثاني : تحليل محددات تمويل الاستثمار في البنوك التجارية .

المطلب الاول : توصيف المتغيرات .

اعتمدنا في عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على محددات تمويل الاستثمار في البنوك التجارية على النظرية الاقتصادية ؛ حيث وجدنا مما سبق ان محددات تمويل الاستثمار تتأثر بسعر الفائدة ، الدخل، معدل التضخم ، معدل الادخار ،الكتلة النقدية.ان النموذج القياسي للدراسة يعتمد على متغير تابع آلا وهو حجم الاستثمار الممول من طرف البنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم للفترة الممتدة من 2002 الى 2021 والجدول التالي يبين المتغيرات المستعملة في النموذج :

الجدول رقم(3-1):المتغيرات المستعملة في النموذج.

اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
حجم الاستثمار	**Y**	متغير تابع
سعر الفائدة	**I**	متغير مستقل
الدخل	**R**	متغير مستقل
الكتلة النقدية	**MS**	متغير مستقل
معدل التضخم	**INF**	متغير مستقل
معدل الادخار	**EPA**	متغير مستقل

المصدر: من اعداد الطالبتين .

المطلب الثاني : دراسة تطورات متغيرات النموذج

سنقوم اولا بدراسة تطور حجم الاستثمارات الممولة من طرف البنك خلال الفترة الممتدة من 2002 الى غاية 2021 ،ثم تطور المتغيرات المستقلة للنموذج في نفس القترة المدروسة وتوضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المختارة ،الجدول التالي يبين الاحصائيات المتعلقة بمتغيرات النموذج :

الجدول رقم(3-2) :بيانات المتغيرات الاحصائية للنموذج من سنة 2021/2002

الوحدة(مليار دينار جزائري)

السنوات	حجم الاستثمار	الدخل	الكتلة النقدية	سعر الفائدة %	معدل التضخم %	معدل الادخار %
2002	118,9	4522,8	2901,5	8,6	1.4	18,2
2003	123,9	5247,5	3345,9	8,1	4.3	22,4
2004	126,6	6150,4	3644,3	8	4	26,9
2005	128,9	7563,6	4070,4	8	1.4	37,4
2006	132,2	8520,6	4933,7	8	2.3	42,9
2007	134,7	9306,2	5994,6	8	3.7	45,1
2008	136,0	11043,7	69559	8	4.9	50,8
2009	138,9	9968	7073,1	8,3	5.7	35,6
2010	144,9	11991,6	8280,7	8,45	3.9	42,7
2011	145,4	14636,7	9929,2	8,5	4.5	49,3
2012	161,8	16256,2	11015,1	8,8	8.9	49,7
2013	174 ,2	16679,2	11941,5	8,5	3.3	48
2014	182,5	17235,6	13663,9	8,5	2.9	43,2
2015	189,3	16712,7	13704,5	8,5	4.8	36
2016	197,7	17514,6	14345,4	8,5	6.4	37,4
2017	203,7	18876,2	14974.6	8,5	5.9	38,5
2018	216 ,7	20259	16636,7	8,5	4.8	41
2019	227,2	20248,2	16506,6	8,5	2	38,3
2020	221,2	18383,8	17659,6	8,5	2.4	31,2
2021	226,0	18544,7	20087,5	8,5	3.5	37,5

المصدر: يباتات من البنك الوطني الجزائري**BNA**

البنك الدولي www .data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع 25 افريل 2023 الساعة 14:00

1/دراسة تطور حجم الاستثمار في البنك الوطني الجزائري في الفترة 2021/2002

يعتبر تمويل الاستثمارات من أهم وظائف البنوك التجارية ونرى ان البنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم يبدي اهتمام كبير بتمويل الاستثمارات وخاصة المحلية ،ويعبر في هذه الدراسة عن المتغير التابع .

الشكل التالي يوضح تطور حجم الاستثمار في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2021/2002

الشكل رقم(3-2) : تطور حجم الاستثمار في البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم خلال الفترة 2002/2021

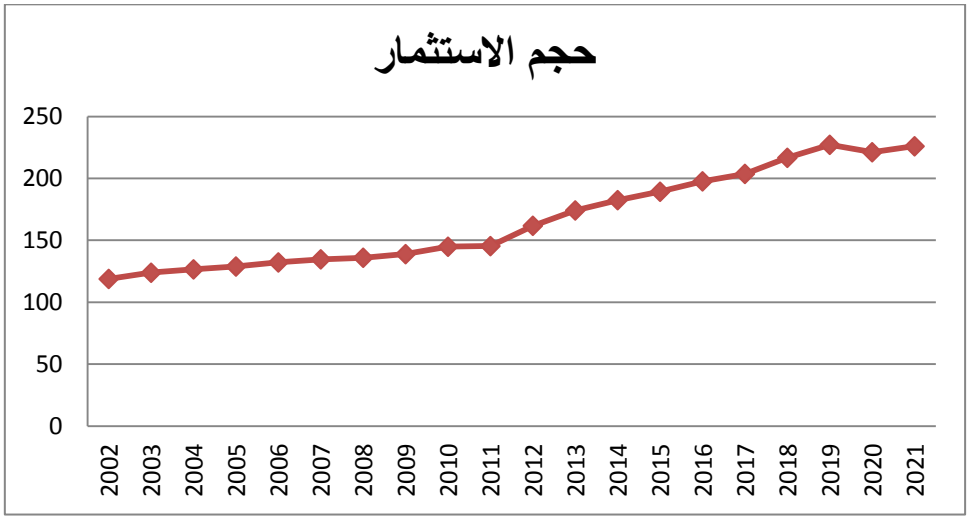

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن حجم الاستثمارات التي يقوم بتمويلها البنك في تزايد مستمر منذ 2002 الى غاية 2020 حيث نلاحظ انخفاض وذلك نظرا لجائحة كورونا وعزوف المستثمرين على القيام بمشاريع استثمارية وتأجيلها

2/دراسة تطور سعر الفائدة خلال الفترة 2002/2021

الشكل رقم(3-3) : تطور سعر الفائدة خلال الفترة 2002/2021

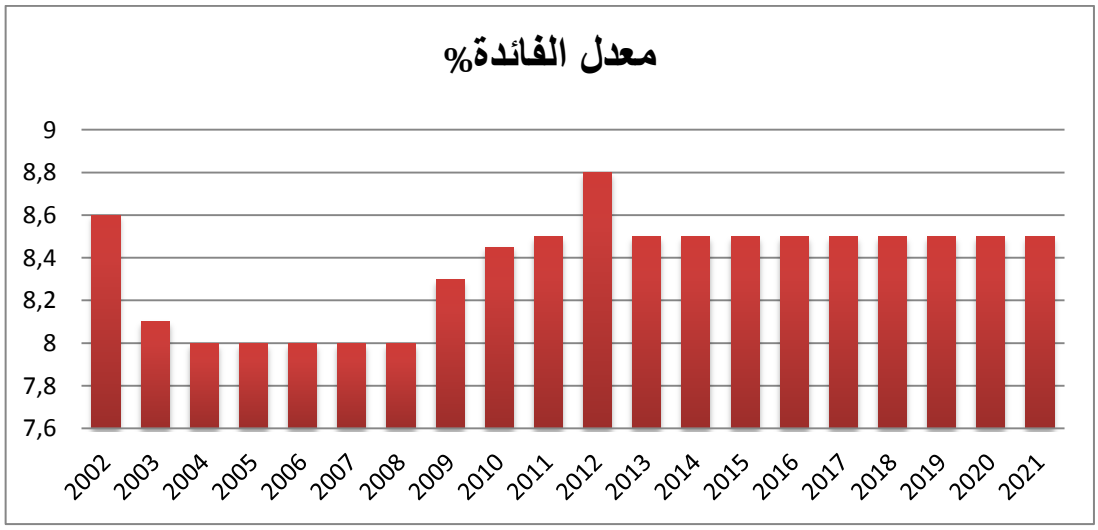

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه فترات تشهد تذبذب والاخرى استقرار حيث نرى ان خلال الفترة (2004 الى 2008) كانت مستقرة على قيمة 8% ثم نلاحظ ارتفعها واستقرارها عند القيمة 8,5% منذ 2013 الى الوقت الحالي وهذا نظرا للوضعية الاقتصادية للبلاد والاصلاحات المصرفية الاخيرة وتزايد الطلب على القروض .

3/ دراسة تطور معدل التضخم خلال الفترة 2021/2002

الشكل رقم (3-4): تطور معدل التضخم خلال الفترة 2021/2002

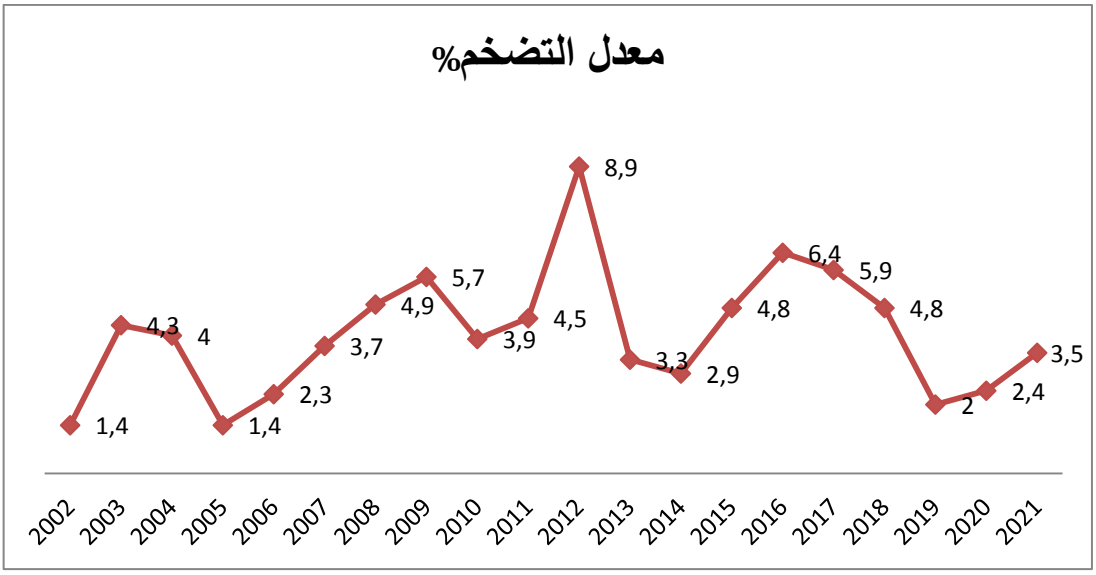

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

من خلال الشكل البياني نلاحظ ان قيم معدل التضخم في الجزائر اخذت منحنى متذبذب خلال فترة الدراسة حيث نرى اقل قيمة سنة 2002(1,4%) وهذا الانخفاض يرجع الى نمو الدخل في القطاع الفلاحي واهتمام الدولة بهذا القطاع ،واتباع سياسة نقدية ترتكز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القيود . لكن سرعان ما ارتفعت قيم التضخم لتصل الى اقصى قيمة وهي (8,9 %) سنة 2012 نتيجة لزيادة اهتمام الدولة بالنفقات الحكومية في القطاعات غير الانتاجية ، وضعف التنافسية في الاسواق والاحتكار.

ثم يعاود الانخفاض في الفترة ما بين 2013 و 2014 هذا نظرا لتطبيق سياسة نقدية صارمة ليعاود الارتفاع ليصل الى 6,4% سنة 2016 نظرا لانخفاض اسعار البترول .ثم سنة 2017 و 2018 ينخفض بسبب تراجع بعض المنتجات والمواد الغذائية ليصل 2%وسنة 2019 . نظرا لجائحة كورونا وارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية خاصة الحبوب والزيت يواصل الارتفاع منذ سنة 2020 .

4/ دراسة تطور معدل الادخار خلال الفترة 2021/2002

الشكل رقم (3-5): تطور معدل الادخار خلال الفترة 2021/2002

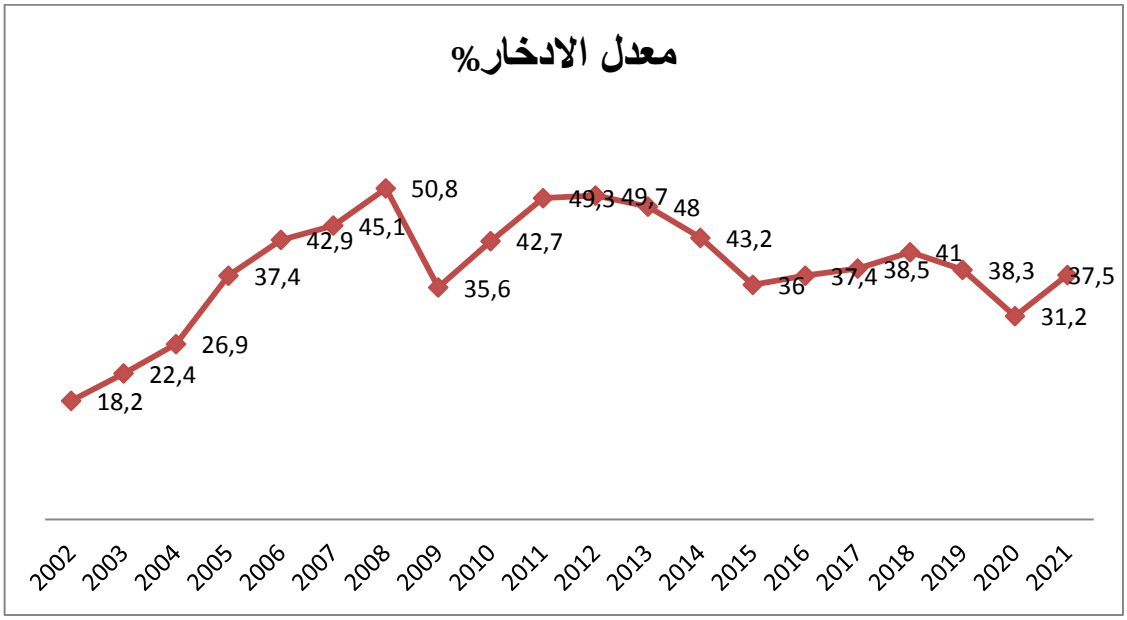

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

من خلال المنحنى البياني اعلاه نجد خلال الفترة من 2002 الى 2008 ارتفاع في معدلات الادخار وذلك نظرا لارتفاع اسعار البترول والتطلع على ثقافة الادخار ليصل الى قيمة 50,8% سنة 2008 ، ثم ينخفض ليصل 35,6% سنة 2009 وذلك حسب رأينا عائد الى التحول السياسي الذي عرفته البلاد انذاك وسياسة ضخ الاموال لهيكلة الاقتصاد الجزائري والانفتاح على العالم . ثم نلاحظ تذبذب في الفترة من 2010 الى 2021 وذلك حسب رأينا عائد الى اضطرابات في اسعار النفط وانهيار العملة المحلية وفقدنها للقدرة الشرائية ولسياسة الاقتصادية التي اصبحت لا تتلائم مع احتياجات المواطن والسوق بصفة عامة .

5/ دراسة تطور مستويات الدخل خلال الفترة 2002/ 2021 .

الشكل رقم (3-6): تطور الدخل خلال الفترة 2002/ 2021 .

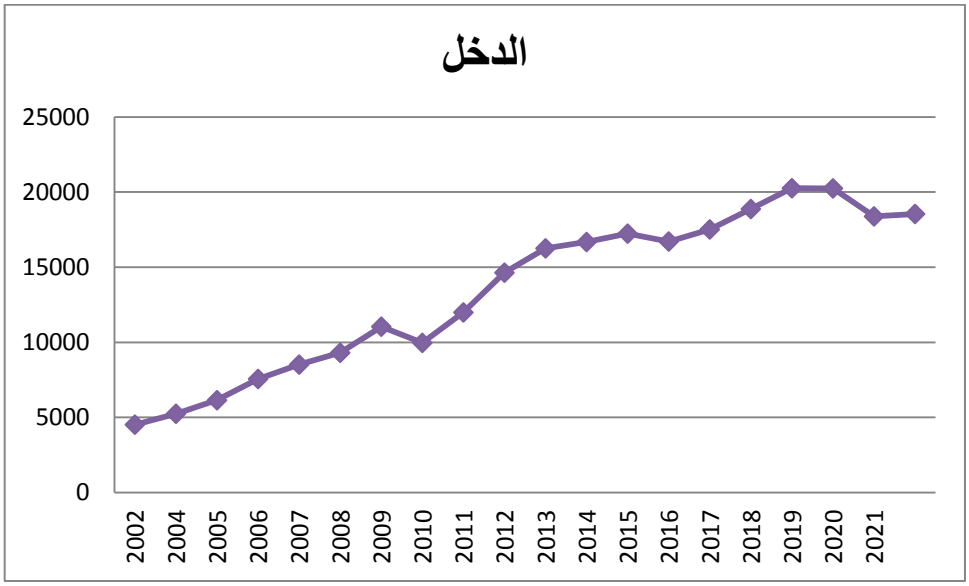

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام على برنامج Excel

نلاحظ من خلال المنحنى البياني ان الدخل وفي هذه الحالة يمثل الناتج الوطني الاجمالي ارتفاع في مستوياته خلال الفترة 2002 الى غاية 2008وهذا نظرا الى البرامج الاقتصادية التي تبنتها الدولة خلال هذه الفترة وتزامنا مع ارتفاع مداخيل الدولة من العملة الصعبة الناتج عن ايرادات المحروقات ،لنرى انه انخفض سنة 2009 ويستمر في الارتفاع بعدها وعرف استقرار خلا الفترة ما بين 2012 الى 2016 ، اما منذ سنة 2019 الى 2021 عرف انخفاض وتذبذب وهذا راجع لجائحة كورونا التي أدت إلى الركود مس أغلب القطاعات الاقتصادية .

6/ دراسة تطورات الكتلة النقدية خلال الفترة 2002/2021

الشكل رقم (3-7): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2002/ 2021 .

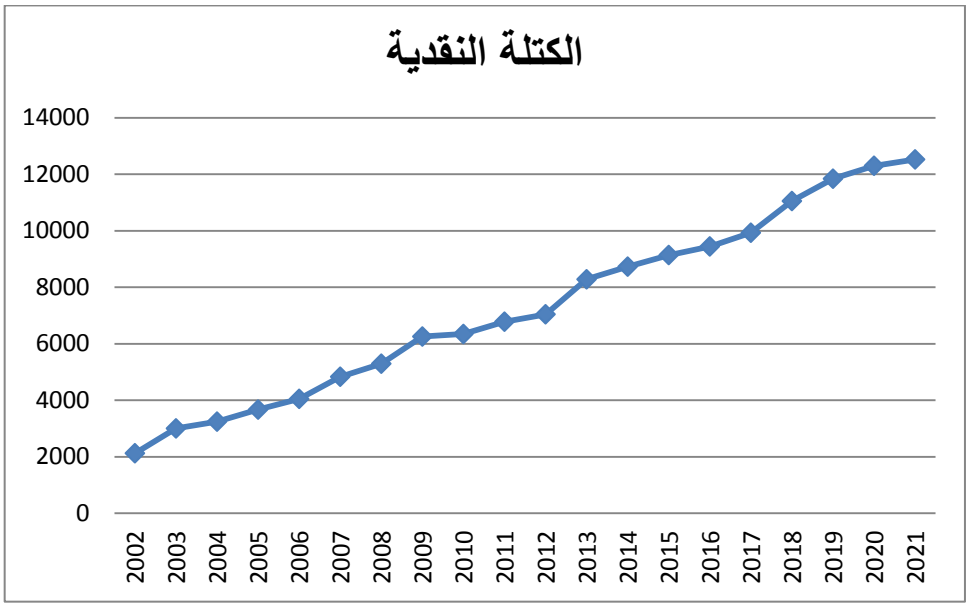

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام على برنامج Excel

من خلال المنحنى البياني نلاحظ تطور وارتفاع الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة منذ 2002 الى 2021

حيث سنة 2002 كانت2901 مليار دينار لتصل سنة 2018 قيمة 16636 مليار دينار ثم تشهد تذبذب في الفترة الأخيرة نظرا لظروف الاقتصادية الراهنة بعد كورونا .

المطلب الثالث : صياغة وتقدير النموذج القياسي .

نحاول في هذا العنصر تقدير واختبار متغيرات النموذج ،وتحليل نتائجها بهدف الوقوف على صحة فرضية البحث او نفيها .كما تم تقدير النموذج في هذا البحث بواسطة برنامج**Eviews 9** .

1-صياغة النموذج .

بعد تجميع المعطيات اللازمة للدراسة نقوم ببناء النموذج وفقا لصيغة الخطية التالية :

Y=f(R ;MS ;INF ;EPA ;I)

من أجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص بحجم الاستثمار والصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته كالتالي:

$$yt = \beta_0 + \beta_1 Rt + \beta_2 MSt + \beta_3 INFt + \beta_4 EPAt + \beta_5 It + \varepsilon t$$

حيث :

المتغير التابع .

y: يمثل حجم الاستثمار وهو المتغير التابع .

المتغيرات المستقلة :

INF: معدل التضخم

I: سعر الفائدة

EPA:معدل الادخار

R:الدخل (الناتج المحلي الاجمالي)

MS:الكتلة النقدية .

εt**:** يمثل المتغير العشوائي او حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن ان تؤثر على المتغير التابع ولم ندرجها في النموذج

$\beta_0, \beta_1, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: تمثل معلمات النموذج.

t: تمثل الزمن اي قيمة المتغير خلال السنة

2-تقدير النموذج :

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن المتغيرات الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العاديةMCO باعتبارها أسهل الطرق واحسنها لتقدير النماذج الخطية ،لما لخا من خصائص تميزها عن باقي الطرق الاخرى .

أ-خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية:[1]

1 –خاصية عدم التحيز:

التحيز هو الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن 0 نقول ان المقدر متحيز ،أما مقدرات طريقة المربعات الصغرى تحقق ما يلي :

$$E(\hat{\beta}i) = \beta i \qquad ,i=0,1,2,\dots\dots k$$

بالتالي :$\hat{\beta}$ هي مقدرة غير متحيزة ل βi

2- خاصية الاتساق :

نقول ان المعلمات هي مقدرات متسقة اذا تحقق ما يلي :

-قيمتي التحيز والتباين تقتربان او تساويان الصفر كلما اقترب حجم العينة ما لانهاية أي :

$$\lim_{n\to\infty}(\hat{\beta}) = b \qquad \lim_{n\to\infty}(\hat{\beta}) = \beta$$

$$\lim_{n\to\infty} var(\hat{\beta}) = \beta \qquad \lim_{n\to\infty} var(\hat{\beta}) = 0$$

قيم المعالم المقدرة تقترب من قيم المعالم الحقيقية كلما كبر حجم العينة .

1 محمد الجيلالي ،**الاحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة** ،دار الخلدونية ،الطبعة الثانية ، الجزائر 2009،ص 29

3-خاصية اصغر تباين :[1]

يقصد بأقل تباين ممكن للمقدرات ،عندما يكون$\widehat{\beta i}$اقل من تباين اي قيمة مقدرة اخرى أي :

$$var(\hat{\beta}i) < var\bar{\beta}i \qquad ,i = 0,1,2, \dots \dots k$$

حيث $\bar{\beta}i$:هي المقدرة الاخرى ل $\hat{\beta}i$

ب-فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية في تقديرها لمعلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد على الفرضيات التالية :

- ✓ المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الاقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن باقي القيم .
- ✓ توقع الخطأ العشوائي يساوي الصفر أي ، $E(\varepsilon t) = 0 \qquad ,\forall t$
- ✓ تجانس تباين الاخطاء اي ،$var(ui) = E(Ui^2) = \sigma u^2$
- ✓ عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء أي،

c

- ✓ استقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة اي،

- ✓ المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي اي $N(0, \sigma^2)$
- ✓ عدد المشاهدات أكبر من السلاسل التي تشرح المتغير التابع اي ،

- ✓ عدم الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة .

بعد ادخال بيانات متغيرات النموذج قيد الدراسة المتغير التابع حجم الاستثمار والمتغيرات المستقلة في برنامج **Eviews9** تحصلنا على نتائج التقدير التالية :

1 مجيد علي حسن ،وعفاف عبد الجبار سعيد ،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي،دار وائل لنسر والتوزيع ، عمان 2004، ص188

الجدول رقم (3-3):نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/20/23 Time: 11:14
Sample: 2002 2021
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R	0.521301	0.096339	5.411102	0.0001
MS	0.348233	0.081212	4.287955	0.0008
INF	-134.7660	54.33379	-2.480335	0.0265
EPA	-123.7725	16.98357	7.287779	0.0000
I	-295.5627	61.31965	-4.820033	0.0003
C	40.67254	5.730580	7.098129	0.0000

R-squared	0.992310	Mean dependent var	16657.60
Adjusted R-squared	0.989564	S.D. dependent var	3826.481
S.E. of regression	390.9057	Akaike info criterion	15.01813
Sum squared resid	2139302.	Schwarz criterion	15.31685
Log likelihood	-144.1813	Hannan-Quinn criter.	15.07645
F-statistic	361.3152	Durbin-Watson stat	2.218431
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال البرنامج الاحصائي Eviews9

من الجدول اعلاه يمكن كتابة الصياغة النهائية للنموذج المقدر كما يلي :

$$\hat{Y} = 40{,}672 + 0{,}521R + 0{,}348Ms - 134{,}766INF - 123{,}772EPA - 2955{,}62I$$

$$tc = (7{,}098)\ (5{,}411)\ (4{,}287)\ (-2{,}480)\ (7{,}287)\ (-4{,}820)$$

$$\delta\hat{\beta}i = (5{,}730)\ (0{,}096)\ (0{,}081)\ (54{,}337)\ (16{,}983)\ (613{,}196)$$

$$\sum \varepsilon i^2 = (2139302) \quad R^2 = 0{,}992 \quad \bar{R}^2 = 0{,}985$$

$$\mathbf{Fc} = 361{,}315 \quad \mathbf{Dw} = 2{,}218 \quad \mathbf{n} = 20$$

حيث :

tc: هي قيمة احصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة .

$\delta\hat{\beta}i$:انحرافات المعيارية للمعالم المقدرة .

$\sum \varepsilon i^2$ مجموع مربعات الأخطاء.

R^2: يمثل معامل التحديد

$\overline{R}^2$ *: يمثل معامل التحديد المصحح*

Dw: تمثل احصائية داربن واتسن تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي لأاخطاء

Fc :تمثل احصائية فيشر المحسوبة وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$Fc = \frac{R^2}{1-R^2} \times \frac{n-k-1}{k}$$

حيث :

n: عدد المشاهدات

K: عدد المتغيرات المستقلة

المبحث الثالث : الدراسة الاحصائية والاقتصادية والقياسية .

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الاحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر ،لابد من اجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الاحصائية ثم اختباره من الناحية القياسية .

المطلب الاول : الدراسة الاحصائية لنموذج المقدر.

1/اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة :

لاجراء هذا الاختبار تستخدم احصائية ستودنت وذلك لتقييم المعنوية لمعالم النموذج ،ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

ولاجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة احصائية ستودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5%

وفق الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_{0:\beta_i} = 0 \\ \mathrm{H}_{1:\beta_i} \neq 0 \end{cases}$$

H_0: تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية احصائية.

H_1: تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية احصائية .

والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج :

- **الجدول رقم (3 4):جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج .**

المقدرات	المعاملات	Tcal	Ttab	Prob
الثابت		7,098	2,145	0,0000
R		5 ,411	2,145	0,0001
MS		4,287	2,145	0,0008
INF		-2,48	2,145	0,00265
EPA		7,287	2,145	0 ,0000
I		-4,82	2,145	0,0003

المصدر : من اعداد الطالبتين

- **اختبار معنوية β_0 :**

$H_0: \beta_0 = 0$

$H_1: \beta_0 \neq 0$

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ:

$|t_{tabl} < t_{cal}$ وبالتالي نقبل H_1 ونرفض H_0 ، *ومنه* β_0 لها معنوية احصائية .

- **اختبار معنوية β_1 :**

$H_0: \beta_1 = 0$

$H_1: \beta_1 \neq 0$

من الجدول رقم 07 نلاحظ :

$|t_{tabl} < t_{cal}$ وبالتالي نقبل H_1 ونرفض H_0 ، *ومنه* β_1 لها معنوية احصائية .

- **اختبار معنوية β_2 :**

$H_0: \beta_2 = 0$

$H_1: \beta_2 \neq 0$

من الجدول رقم 07 نلاحظ :

$|t_{tabl} < t_{cal}$ وبالتالي نقبل H_1 ونرفض H_0 ، *ومنه* β_2 لها معنوية احصائية .

- **اختبار معنوية β_3:**

$H_0: \beta_3 = 0$

$H_1: \beta_3 \neq 0$

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ :

$|t_{cal}| > t_{tab}$ وبالتالي نقبل H_1 ونرفض H_0 ، *ومنه* β_3 لها معنوية احصائية .

- **اختبار معنوية β_4:**

$H_0: \beta_4 = 0$

$H_1: \beta_4 \neq 0$

من خلال الجدول رقم 07نلاحظ :

$|t_{cal}| > t_{tab}$ وبالتالي نقبل H_1 ونرفض H_0 ، *ومنه* β_4 لها معنوية احصائية .

- **اختبار معنوية 5**

$H_0: \beta_5 = 0$

$H_1: \beta_5 \neq 0$

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ :

$|t_{cal}| > t_{tab}$ وبالتالي نقبل H_1 ونرفض H_0 ، *ومنه* β_5 لها معنوية احصائية .

2/اختبار المعنوية الكلية لنموذج :

لاختبار المعنوية الكلية لنموذج نستخدم اختبار فيشر وفق الفرضية التالية :

$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$

$H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$

H_0 :تمثل فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني يوجد على الاقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

لدينا احصائية فيشر المحسوبة : $F_{\text{cal}=361,31}$

أما احصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% هي كما يلي :

$F_{(5,14)}^{0,05}=2,90$

بما أن : $F_{\text{cal}} > F_{tab}$ فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي النموذج له معنوية كلية ويوجد على الاقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (حجم الاستثمار) .

المطلب الثاني : التحليل الاقتصادي لنموذج المقدر.

R^2 =0,9923 تدل قيمة معامل التحديد على أن نموذج الانحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا ، حيث أن99, 23 % من التغيرات التي تحدث في حجم الاستثمار هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة ،أما،77, 0% تبقى لعوامل غير مشخصة .

-إشارة معلمة معدل الدخل موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين حجم الاستثمار والدخل،هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة والنظرية الاقتصادية ،حيث اذا زاد الدخل بوحدة واحدة فإن حجم الاستثمار يزدادب 0,52 وحدة

-إشارة معلمة الكتلة النقدية موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين حجم الاستثمار والكتلة النقدية هذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة والنظرية الاقتصادية ،حيث اذا زادت الكتلة النقدية بوحدة واحدة فإن حجم الاستثمار يزدادب 0,348 وحدة

-إشارة معلمة معدل التضخم سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل

التضخم،هذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة والنظرية الاقتصادية ،حيث إذا ازداد معدل اللتضخم بوحدة واحدة فإن حجم الاستثمار ينخفض ب 134,76 وحدة .

-إشارة معلمة الادخار سالبة هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والادخار ،هذه النتيجة هي عكس والنظرية الاقتصادية ،مما يدل على أن الادخار لا يوجه للاستثمار حيث إذا ازداد الإدخار بوحدة واحدة يتناقص الاستثمار ب 123,77 وحدة .

-إشارة معلمة سعر الفائدة سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة هذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة والنظرية الاقتصادية ،حيث إذا ازداد سعر الفائدة بوحدة واحدة ينخفض الاستثمار ب295,62وحدة

من خلال الدراسة الاحصائية والاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن كل من الدخل والكتلة النقدية والادخار والتضخم وسعر الفائدة لهم معنوية احصائية ،أي يؤثرون في حجم الاستثمار لدى البنك ولكن بنسب متفاوتة والنموذج ككل له معنوية احصائية .

المطلب الثالث : التحليل القياسي لنموذج المقدر.

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به .

1/ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم اختبار داربن واتسون حيث تسمح هذه الإحصاءة باختبار الفرضية التالية :

$H_0 : \boldsymbol{\rho} = 0$

$H_1 : \boldsymbol{\rho} \neq 0 \qquad (\rho < 0 \; ou \; \rho > 0)$

H_0: تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

H_1: تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

الشكل (3-8): تحديد مناطق القبول والرفض لاحصاءة DW

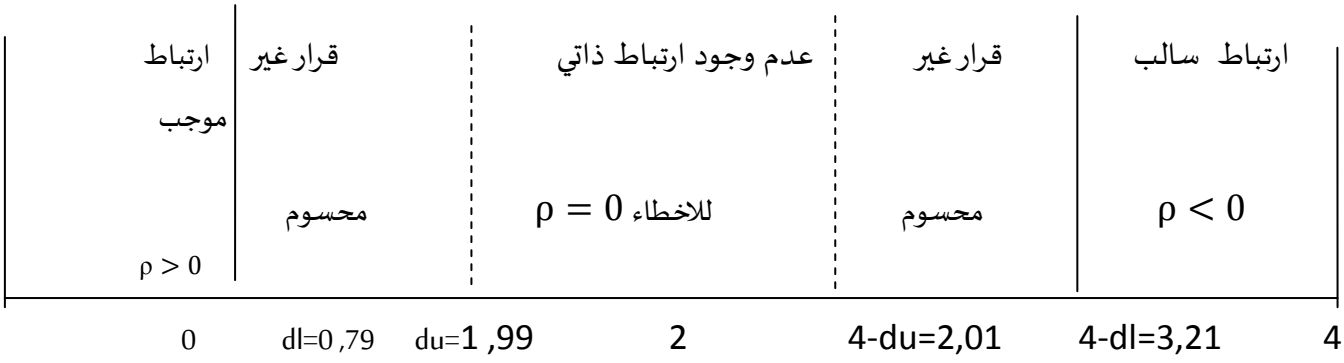

من خلال الجدول السابق رقم 06 نلاحظ ان : قيمة **DW=2,218**

وقعت في منطقة القرار غير الحاسم مما يفسر ان الارتباط الذاتي للاخطاء هو أكبر من الدرجة الاولى لهذا لا نستطيع قبول أو رفض الفرضية الصفرية ،بالتالي نستخدم اختبار **Bruesh- Pagan-Godfrey**

اختبار Bruesh- Pagan-Godfrey: يصلح هذا الاختبار عندما يكون الارتباط من الدرجة الثانية ويسمح باختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \rho 1 = \rho 2 = 0$$

$$H_1 : \rho 1 \neq \rho 2 \neq 0 \qquad i = 1,2, \dots 5$$

H_0:تمثل فرضية العدم وتنص عدم وجود ارتباط ذاتي الاخطاء.

H_1: تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط ذاتي للاخطاء.

الجدول رقم (3-5) : نتائج التقدير لاختبار Bruesh- Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.967672	Prob. F(5,14)	0.4701
Obs*R-squared	5.136712	Prob. Chi-Square(5)	0.3994
Scaled explained SS	2.104452	Prob. Chi-Square(5)	0.8345

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال البرنامج الاحصائي Eviews9

تحسب احصاءة **LM** وفق العلاقة التالية :

$$LM = n.R^2 =$$

نقارنها مع احصائية X_{ρ}^2 الجدولية التالية :

$$\boldsymbol{X^2_{(0,05;5)}}=\mathbf{11,070}$$

نلاحظ أن : $LM > X^2_{(0,05;5)}$ ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء(الاستقلالية ما بين البواقي)

2/اختبار تجانس تباين الاخطاء :

سيتم اعتماد اختبار white للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الاخطاء ونقوم باختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \dots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

H_0: تمثل فرضية العدم وتنص على تجانس تباين الاخطاء.

الجدول رقم (3-6): نتائج التقدير لاختبار white

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.863934	Prob. F(4,15)	0.1854
Obs*R-squared	3.596962	Prob. Chi-Square(2)	0.1656
Scaled explained SS	1.014799	Prob. Chi-Square(2)	0.6021

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال البرنامج الاحصائي Eviews9

اختبار ثبات التباين باستخدام احصائية fisher:

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2$$

لدينا : F_c=1,86

أما احصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% هي كما يلي :

$$F^{0,0}_{(4,15)}=2,90$$

نلاحظ أن : $F_{\text{tab}} > F_{cal}$ ومنه نقبل فرضية العدم H_0 وبالتالي تتحقق الفرضية التي تنص على تجانس تباين الاخطاء .

3/ اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء :

سنعتمد على اختبار **jarque bera** والذي يسمح باختبار الفرضية التالية :

H_0: الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي .

H_1 : الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي .

الشكل (3-9): توضيح اختبار jarque bera لتوزيع الاخطاء العشوائية

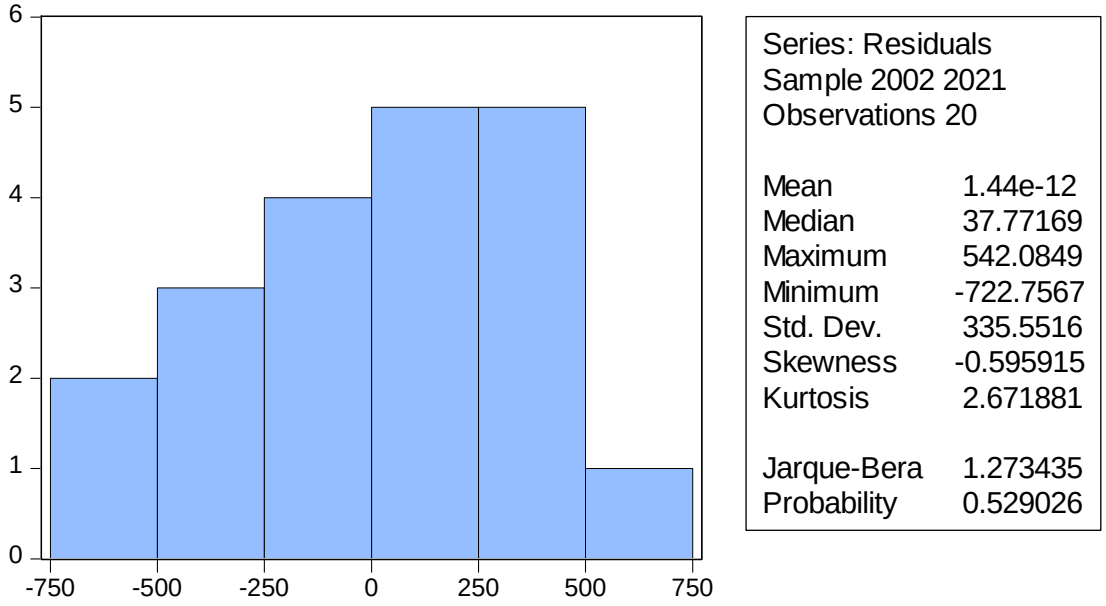

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال البرنامج الاحصائي Eviews9

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان احصائية جارك بيرا JB=1,27

والاحتمالية المرافقة لها Proob=0,52

ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي .

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لمحددات تمويل الاستثمار في البنوك التجاريةBNA

خلال الفترة 2002-2021 وذلك باستخدام الطرق و الاساليب الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على حجم الاستثمار في البنوك حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات هذه المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة وبعد ذلك تم بناء وتقدير النموذج القياسي ،من ثم معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية و احصائية

وذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعة حول النموذج واستخدامه في عملية التنبؤ .

ومن خلال هذه الدراسة القياسية لمحددات الاستثمار و بإتباع الخطوات السابق ذكرها وجدنا أن حجم الاستثمار في البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم يتأثر بشكل كبير بمعدلات الفائدة ومعدل والتضخم.

وربما تكون هناك متغيرات أكثر أهمية وأكثر تفسير لتمويل الاستثمار في البنك الوطني الجزائري ،ولم نتمكن من الحصول على احصائيات هذه المتغيرات .

خاتمة

يعتبر الإستثمار المحلي ظاهرة إقتصادية منتشرة في أغلب دول العالم، ولقد حظي بكثير من الإهتمام من طرف الإقتصاديين،فالإستثمار هو توظيف الأموال في الحاضر مقابل الحصول على عوائد في المستقبل والتي تعود على المؤسسة بصفة خاصة وعلى دولة بصفة عامة،إن دور الإستثمارات المحلية في التنمية أصبح أمر أساسي و مسلم بها ،وصار الخطوة لا يمكن الإستغناء عنها .

فالجزائر كباقي الدول تسعى جاهدة إلى تطوير إقتصادها و تحقيق إكتفاء ذاتي في شتى المجالات،ولذلك لجأت إلى الإستثمار المحلي ولكي يتحقق ذلك لابد من وجود تمويل الذي يلعب دورا مهما في ذلك، ولقد قامت الجزائر بإنشاء المؤسسات المالية لتمويل الاستثمار لدفع بعجلة التنمية نحو الأمام ومن أهم هذه المؤسسات هي البنوك التجارية بمختلف أنواعها التي تقوم على تمويل الاستثمارات مهما اختلفت .

ولقد كان الغرض من دراستنا لهذا الموضوع البحث و التعرف على محددات تمويل الإستثمار في البنوك التجارية الجزائرية، والبنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم خاصة .بالإضافة إلى العلاقة التي تربط كل واحد بالأخر ،مع إبراز الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية و المتوقف على الدراسة الموضوعية لكل جوانب المتعلقة بالمشروع الإستثماري.

وفي بحثنا هذا حاولنا الالمام بمختلف الجوانب للوصول لاهداف الدراسة إذ كان لابد علينا من جهة تقديم الاطار النظري للاستثمار والتمويل وتطور الاستثمار المحلي في الجزائر ودراسة البنوك التجارية .

ومن جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لقياس بعض المحددات الاقتصادية على التمويل في البنوك

التجارية في الفترة 2002/2021

اختبار الفرضيات :

-الاستثمار هو صرف أموال في الحاضر من أجل تحقيق أرباح في المستقبل ،والاستثمار الناجح يكون مرفق بتمويل مالي جيد وبكن لتمويل الاستثمار محددات اقتصادية من خلال الدراسة النظرية وجدنا ان من اهم المحددات سعر الفائدة ،الدخل ،الادخار،التضخم ،التوقع في قطاع الاعمال،ومن هذا المنطلق تتأكد صحة الفرضية الأولى .

-البنوك التجارية هي مؤسسات مالية من أهم وظائفها قبول الودائع وتقديم القروض ، وخلال تطور الجهاز المصرفي وتطور الاقتصاد والانفتاح على الاستثمار أصبحت البنوك تتقيد بمحددات وشروط لتمويل الاستثمارات ومن أهم المحددات الخاصة بالبنوك هي الكتلة النقدية وعليه فإن الفرضية الثانية صحيحة .

-من خلال جمع البيانات والمتغيرات واجراء الدراسة القياسية للنموذج الممثل بحجم استثمارات البنك المتغير التابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة تبين أن 99% من التغيرات التي تحصل فالمتغير التابع تفسرها المتغيرات المستقلة ،وان حجم الاستثمار يتأثر بشكل كبير بمعدلات الفائدة والتضخم .والنموذج ككل قابل للقياس وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة .

النتائج:

ومن أهم النتائج المتوصل اليها في هذا البحث هي كما يلي :

وكمحاولة للإجابة على الاشكالية القائمة ،والمتعلقة بدراسة القياسية لمحددات تمويل الاستثمار لدى البنوك التجارية ،يمكن حصر أهم النتائج المتوصل اليها في هذا البحث في النقاط التالية:

-تبين من خلال تحليل النظريات الاقتصادية المفسرة للاستثمار ان الاستثمار هو إنفاق لأموال في الحاضر رغبة في تحقيق ربح في المستقبل والاستثمار يخضع لمحددات اقتصادية عديدة أهمها سعر الفائدة و ارتفاع الناتج المحلي الخام و التضخم والتوقعات في قطاع الاعمال .

-إن الحوافز الممنوحة لاستثمار من طرف الدولة كانت سبب في ارتفاع الاستثمار خاصة المحلي .

-الدراسة التحليلية للاستثمار المحلي بينت أن الاستثمار في الجزائر يعتمد على الناتج المحلي الخام العائد من المحروقات في تمويل المشاريع الاستثمارية .

- البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وظيفتها الأساسية هي قبول الودائع ومنح القروض لتمويل الاستثمار .

-إن الكتلة النقدية في البنوك هي التي تحدد حجم المعاملات المالية وحجم القروض الممولة للاستثمار ،كما لاحظنا أن الكتلة النقدية في الجزائر في ارتفاع مستمر نظرا للسياسة النقدية الرشيدة لبنك الجزائر وارتفاع الناتج الاجمالي الخام للبلاد.

ومن خلال الدراسة القياسية لمحددات تمويل الاستثمار في بنك الجزائر الوطني لوكالة مستغانم خلال الفترة الممتدة من 2002الى 2021 استنتجنا ما يلي :

يتأثر حجم الاستثمارات الممولة من طرف البنك بعدة متغيرات اهمها سعر الفائدة والتضخم بصفة كبيرة ،أما الدخل والكتلة النقدية فهي تؤثر ولكن بشكل أقل ،فسعر الفائدة والتضخم يؤثران بشكل سلبي وينقصان حجم الاستثمار ات الممولة من طرف البنك اما الادخار فوجدنا أنه يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار ربما لضعف الثقافة الاستثمارية حيث يفضل الافراد الاستهلاك على الاستثمار .

الاقتراحات :

وعلى ضوء هذه النتائج والملاحظات المتوصل اليها من خلال البحث ،نتقدم بالاقتراحات التالية :

-التحكم في سعر الفائدة وتقديم تحفيزات بالنسبة للمستثمرين المحلين لزيادة حجم التمويل البنكي للاستثمارات وزيادة التدفقات المالية للبنك .

-ضرورة تدخل الدولة والتحكم في المتغيرات كالتضخم وايجاد حلول للسيطرة عليه ودراسة تطوره ومعرفة أسبابه والتنبؤ بيه لزيادة الرغبة في الاستثمار وطلب التمويل.

-العمل على تعزيز دور القطاع المصرفي لتتيح له الفرصة لتمويل عدد أكبر من المشاريع الاستثمارية في شتى المحالات والدفع بعجلة التنمية .

- ضرورة تنويع الناتج القومي والخروج من دائرة الاعتماد على قطاع المحروقات واعطاء الفرصة للمستثمرين والمبدعين الشباب وتدعيم مشاريعهم الناشئة لزيادة الناتج الاجمالي . وتشجيع الدخول في القطاعات الانتاجية والفلاحية .

-محاولة توفير قاعدة بيانات مصرفية الكترونية واحصائيات دقيقة لتسهيل التواصل بين البنوك والمستثمرين وابلاغهم بمراحل التمويل ومخاطره .

-العمل على الاشراف الجيد على المدخرات والودائع الموضوعة في البنوك وحسن استثمارها و معرفة الاستثمارات المربحة وتمويلها ورقابتها .

- ضرورة خلق ثقافة الاستثمار وصرف المدخرات لتمويل استثمارات لتحقيق ارباح وزيادة النمو الاقتصادي .

افاق البحث :

هناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل أبحاث ودراسات اخرى مستقبلا تتمثل فيما يلي :

-دراسة تحليلية للكتلة النقدية في البنوك وكيف تؤثر على التمويل الاستثماري.

-دراسة الاسواق المالية ومعرفة دورها في زيادة الرغبة في الاستثمار خاصة لدى فئة الشباب الحاملين للمشاريع

-دراسة قياسية لدور الادخار وتأثيره على البنوك التجارية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أ. المؤلفات:

1. أحمد محمد غنيم،**الادارة التقليدية بين الماضي والكترونية المستقبل**،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر ،الطبعة الاولي 2007.
2. حسين بن هاني،**اقتصاديات النقود والبنوك الاسس والمبادئ**،،دار المكتبة الكندية لنشر والتوزيع ،عمان الاردن،الطبعة الاولي ،2014.
3. حسين جميل البدري،**مدخل محاسبي اداري**،دار الوراق لنشر والتوزيع،عمان ،الطبعة الاولي 2005.
4. حسين محمد سمحان واخرون،**تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ،عمان ،الطبعة الاولى،2015.
5. خالد أمين عبد الله،**العمليات المصرفية**،دار وائل للنسر 1998
6. دريد كامل ال شيب ،**الاستثمار والتحليل الاستثماري**،دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع،عمان الاردن،2009.
7. رضا صاحب أبو أحمد ال علي،**ادارة المصارف(مدخل التحليل الكمي المعاصر)** ،دار الفكر للطبلعة والتوزيع،عمان ،الطبعة الاولي 2012
8. زهير الحردب واخرون، **محاسبة البنوك**، دار البداية ناسرون وموزعون ،عمان،طبعة الاولى 2012
9. فاضل محمد عبيدي،**البيئة الاستثمارية**،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان الاردن،الطبعة الاولي 2015.
10. فائق شقيراخرون،**محاسبة البنوك**،دار المسيرة ، لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية2002.
11. فؤاد التميمي ارشد،أسامة عزمي سلام ،**الاستثمار بالأوراق المالية –تحليل وإدارة** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الاولى عمان،الاردن ،2004
12. قاسم نايف علوان،**ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**،دار الثقافة لنشر والتوزيع ،عمان الاردن2012.
13. ماجد احمد عطا الله ،**إدارة الاستثمار** ، دار أسامة لنشر والتوزيع ،عمان الاردن .
14. مجيد علي حسن،عفاف عبد الجبار معين،**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**،دار وائل لنسر والتوزيع،عمان ،2004
15. محمد الجيلالي ،**الاحصاء التطبيقي مع تمارين وسائل محلولة** ،دار الخلدونية ،الجزائر،الطبعة الثانية ،2002.
16. محمد سعيد،انور سلطان،**ادارة البنوك**،جامعة الاسكندرية،دار الجامعة الجديدة ،2005.

17. محمد سيد السرايا،**المحاسبة في المنسأت المالية البنوك التجارية وسركات التأمين**،دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق،الاسكندرية مصر، الطبعة الاولي2008

18. محمد صلاح الحناوي ،عبد الفتاح عبد السلام ،**المؤسسات الماليةالبورصة والبنوك التجارية** ،دار الجامعية مصر.

19. محمد مطر،**ادارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العلمية** ، مؤسسة الوراق،عمان الاردن،1999.

20. مروان شموط ،كنجو عبدوك نجو ،**أسس الاستثمار**،الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريدات، القاهرة 2008.

21. منصوري الزين،**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية** ،دار راية لنشر والتوزيع ،عمان الاردن،طبعة الاولى .

22. منير ابراهيم الهندي،**ادارة البنوك التجارية** ،المكتب العربي الحديث،الطبعة الثانية 2006.

23. يوسف حسن يوسف ،**التمويل في المؤسسات الاقتصادية** ،دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية مصر 2012.

ب. المقالات :

1. بوفنش وسيلة ،**أثر الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1970/2019**،مجلة الاقتصاد الجديد،المركز الجامعي بميلة،المجلد12، العدد 30،سنة 2021.

2. عدوان علي ،بن سماعين حباة ،**دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر من 1990ألى 2020**،دفاتر البحوث العملية ،المجلد10،العدد1،سنة 2022

3. منصوري الزين،**واقع الافاق السياسية للاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،جامعة شلف ،العدد2

4. نصر حميداتو ،ولد محمود عيسى محمد محمود واخرون،**تعزيز روابط بين الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر في الجزائر** دراسة قياسية للقترة 1999/2014، حوليات جامعة بشار ،العلوم الاقتصادية ،العدد20.

5. وسام مويسي،أمال بوسمينة ،**تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول**2000/2017 ،جامعة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي ،المجلد7 العدد2جوان 2020,

6. د/فرج الله أحلام واخرون،**جوافز الاستثمار في الجزائر وفق القانون16/9وافاق عوائق تطبيقه**،مجلة تمويل الاستثمار والتنمية المستدامة ،المجلد04،العدد 1جوان 2019.

ج. المطبوعات والاطروحات :

1. بابا عبد القادر ،**دراسة الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية**،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،وهران،2020.
2. بلعزوز علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية،طبعة 2008,
3. بن حراث حياة،**سياسة واستراتيجية الاستثمار**،مطبوعة علمية لطلبة السنة الثالثة ليسانس،جامعة مستغانم،2019.
4. بن عميروش مديحة،**اشكالية تمويل الاستثمار في الجزائر دراسة قياسية لفترة 2019/1970**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة عباس فرحات سطيف،السنة الجامعية2022/2021.
5. الطاهر لطروش، **تقنيات البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2001.

د. المواقع الالكترونية :

1. الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.com
2. بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz
3. **البنك الدولي** للبيانات https://www.albankaldawli.org/

ملخص :

يعتبر الاستثمار في وقتنا الحالي من أهم الظواهر الاقتصادية المهمة في العالم اليوم ،وتمويل الاستثمار احد أهم الرهانات القائمة في عديد الدول وخاصة الدول النامية على غرار الجزائر ،والتي لطالما اعتمدت على قطاع المحروقات في تمويل مشاريعها التنموية والاستثمارية.

ومع تطور الجهاز المصرفي في الالفية الجديدة أصبحت الجزائر تعول على البنوك وخاصة التحارية لتمويل مختلف البرامج الاستثمارية،وتهدف هذه الدراسة الى معرفة محددات تمويل الاستثمار في البنوك التجارية بالاعتماد على الدراسة الميدانية في البنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم .حيث تطرقنا الى الجانب النظري ومعرفة أهم المحددات التي تجلت في سعر الفائدة ،الدخل والادخار.

أما الدراسة التطبيقية توصلنا من خلالها أن حجم الاستثمار في البنك التجاري يتأثر بسعر الفائدة بشكل كبير جدا والتضخم .

الكلمات المفتاحية :الاستثمار،سعر الفائدة،البنوك التجارية ،تمويل .

Abstract :

Investment at the pressent time is considered one of the Most important economic phenomena in the world today, and investment financing is one of the most important existing bets in many countries, especially developing countries such as Algeria, which has always relied on the hydrocarbon sector to finance its development and investment projects.

With the development of the banking system in the new millennium, Algeria has reformed its reliance on banks, especially commercial ones, to finance various investment programs. Manifested in the interest rate, income and savings.

As for the applied study, we found that the volume of investment in the commercial bank is affected by the interest rate very much, and inflation.

Key words: investment , interest rate , commercial banks, finance .